أثر الميزتين النسبية والتفاضلية على أداء البنوك التجارية

The Impact of Comparative and Differential Advantages on the Performance of Commercial Banks'

إعداد

خالد كامل جمعة

إشراف

الدكتور خالد محمد بشير الزعبي

رسالة ماجستير في التمويل

كلية الأعمال / قسم التمويل

جامعة عمان العربية

2013

بسم الله الرحمن الرحيم

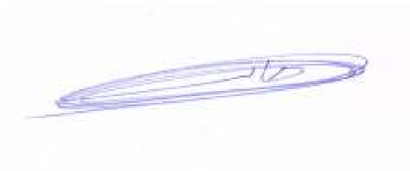
تفويض

أنا الموقع أدناه "خالد كامل مصطفى جمعة"، أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وألكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: خالد كامل مصطفى جمعة.

عمان في الأربعاء 25 ربيع الأول 1434هـ الموافق 6 فبراير 2013م

التوقيع:



قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "أثر الميزتين النسبية والتفاضلية على أداء البنوك التجارية".

وقد أجيزت بتاريخ 12 يناير 2013م

أعضاء لجنة المناقشة:

1 – الدكتوزر فارس ناصيف الشبيري، رئيسا.

2 – الدكتور خالد الزعبي، مشرفا/عضوا.

3 – الدكتور منير سليمان الحكيم، مشرفا.

شكر وتقدير

حمدا لله الذي فكهنا بثمار أوراق العلماء، والصلاة والسلام على نبيه شجرة العلم، التي أصلها ثابت وفرعها في السماء، وعلى آله وصحبه الذين هم فروع هذه الشجرة، وأغصانها التي دنت لهذه الأمة قطوفها المثمرة.

قال صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" حديث صحيح صححه الألباني.

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إنجاح هذه الرسالة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة عمان العربية، وأخص بالشكر قسم التمويل على المساعدة والنصح والمساهمة على إثراء هذه الرسالة.

وعملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم "من صُنع إليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء" صححه الألباني

فإلى الدكتور فارس الشبيري رئيس لجنة المناقشة، والدكتور خالد محمد بشير الزعبي مشرف الرسالة وعضو لجنة المناقشة، والدكتور منير الحكيم عضوا خارجيا، والدكتور هناء الحنيطي رئيس قسم التمويل، والدكتور خلدون القيسي ... جزاكم الله خيرا

كما أتقدم بشكر خاص إلى الدكتور أرشد التميمي، والأستاذ الدكتور شوقي ناجي جواد، والأستاذ الدكتور قحطان السامرائي ... جزاكم الله خيرا.

إهداء

إلى عمر

وعبد الرحمن

وزيد

وحنين

قائمة المحتويات

الفصل الثامن: النتائج والتوصيات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

الملخص

أثر الميزتين النسبية والتفاضلية على أداء البنوك التجارية

الطالب: خالد كامل جمعة.

المشرف: الدكتور خالد محمد بشير الزعبي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الميزة النسبية (السعرية) لأسعار منتجات البنوك التجارية الأردنية مقاسة بكفاءة التكلفة، والميزة التفاضلية (غير سعرية) لتنوع منتجات البنوك التجارية الأردنية، حيث قسم الباحث منتجات البنوك التجارية إلى قسمين، منتجات مالية وهى منتجات تعود على البنوك بالأرباح من الفوائد، ومنتجات استثمارية، وهى التي تعود على البنوك بالأرباح من غير الفوائد كالعمولات وبيع الخدمات البنكية، وأثر ذلك على الربحية والسيولة. حيث شملت الدراسة 13 بنكا تجاريا أردنيا، خلال الفترة ما بين 2001-2010، استخدم الباحث فيها أسلوب تحليل الانحدار المشترك، وذلك بالاعتماد على الحزمة الإحصائية (Eviews 5.0).

وخلصت الدراسة إلى وجود اختلاف كبير في الميزة النسبية بين البنوك الأردنية، حيث إن بعض البنوك يتميز بكفاءة كبيرة في السيطرة على تكاليفه بينما البعض الآخر يتميز بارتفاع تكاليفه بشكل كبير. كما شهدت المنتجات المالية تزايدا لدى البنوك الأردنية منذ عام 2002، وحتى عام 2007، حيث بدأ بعدها بالتراجع خلال السنوات الأخيرة بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية على حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك، واتباع البنوك لسياسات إئتمانية متشددة، كما شهدت المنتجات الاستثمارية تزايدا مستمرا عبر الزمن، مما يعكس سعي البنوك الأردنية إلى زيادة عوائدها من خلال التركيز على الأصول الإستثمارية وخاصة في ظل زيادة التنافسية بين البنوك وانخفاض أسعار الفائدة في السنوات الأخيرة على القروض بمختلف أنواعها.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية الأردنية بالسعي إلى زيادة ربحيتها ليس عن طريق رفع أسعار الفائدة على القروض، وإنما بقيام البنوك بالسيطرة على تكاليفها التشغيلية، وضرورة أن تركز البنوك التجارية الأردنية على المنتجات الإستثمارية بشكل أكبر وذلك للتخلص من المخاطر الائتمانية بشكل عام، ولتحقيق ميزة التنوع في مصادر الدخل.

Abstract

The Impact of the Comparative and Differential Advantages on the Performance of the Commercial Banks'

Student: Khaled Kamel Jumaa

Supervisor: Dr. Khaled Mo'd Basher Al-Zubi

This study aimed at identifying the comparative advantage to prices of the Jordanian commercial banks products measured by the cost efficiency، it aimed also at the Differential advantage (Non-price) to diversity of the Jordanian commercial banks products، the researcher divided the commercial banks products into two divisions; financial products make profits to the banks from the benefits، and investment products make profits to the banks from non-benefits as the commissions and selling the bank services، and to study impact of the Comparative and Differential Advantages on the profitability and liquidty.

The study involved 13 Jordanian commercial banks in the period of 2001-2010 in which the researcher used model of the analysis of Pooled Data regression depending on the statistical package (Eviews 5.0).

The study indicated that there is significant difference in the Comparative Advantage between the Jordanian banks; some banks have significant efficiency in controlling costs whereas other banks distinguish significantly in high costs. The financial products had an increase in the Jordanian banks since 2002 to 2007; and then it started to retreat through the last years because of implications of the global financial crisis on the size of the loans granted by the banks and because of the banks follow hardline credit

policies، the investment products have constantly been increased over time، which makes the Jordanian banks seek to increase its returns through focusing on the investment assets، especially، in light of the competitive increase between banks and decreasing interest rates on the various types of loans in the last years.

The study recommended that it is important for the Jordanian banks to seek for develop in their profit by controlling their operational costs، not by raising interest rates on the loans; it also recommended that it is important for the Jordanian commercial banks to focus on the investment products in order to get rid of the risks of the credit concentrations and of the credit risks in general، and in order to achieving diversity advantage in the income resources.

الباب الأول: الإطار العام للدراسة.

الفصل الأول: مدخل إلى الدراسة.

1.1 المقدمة

تعتبرالميزة التنافسية منذ بداية الألفية الثالثة، من أبرز قضايا الإقتصاد المعاصر، فقد عزت الدول الصناعية المتقدمة تراجع حصتها السوقية على المستوى المحلي والعالمي إلى قصور في تعزيز تنافسيتها. وفي قطاع الخدمات المالية، واجهت البنوك منافسة حادة في جذب العملاء. فقد قامت البنوك في الأردن أول الأمر بحملات إعلانية مركزة لترويج خدماتها، مستخدمة في ذلك العديد من الأساليب لجذب العملاء، كمنح الهدايا وغيرها. غير أن هذه الإستراتيجية لم تعد مجدية في ظل دخول بنوك جديدة إلى السوق، فاتجهت البنوك لتعزيز مركزها التنافسي إلى الإعتماد على تطوير خدمة العملاء.

غير أن البنوك الأردنية أدركت أن عملية جذب العملاء قد تكون عملية سهلة، لكن الإحتفاظ بهم وضمان ولائهم عملية أصعب. فاتجهت البنوك إلى تطوير وتحديث بيئة العمل داخل البنك، مثل تحسين تصاميم المكاتب، وإزالة الحواجز الزجاجية بين موظف الصندوق والعميل، بالإضافة إلى تدريب موظفي البنك على كيفية التعامل مع العملاء وكسب رضاهم، ولكن بعد فترة فقد هذا العامل تأثيره.

وقد أدى دخول بنوك أجنبية إلى السوق الأردنية، إلى زيادة شدة المنافسة بين البنوك، الأمر الذي أدى إلى تعرض الحصص السوقية لكل بنك إلى خطر المنافسة من البنوك الأخرى، خاصة أن البنوك الأجنبية مدعومة فنيا ومعلوماتيا من مراكزها في الخارج. فأصبح من الصعب زيادة الحصة السوقية للبنك، فضلا عن احتفاظ كل بنك بحصته السوقية السابقة.

وبسبب التنافس الشديد بين البنوك، عززت البنوك من الميزة النسبية، حيث خضع الجهاز البنكي الأردني إلى عملية إعادة هيكلة شاملة منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث توجهت جهود الإصلاح نحو تحرير أسعار الفائدة لتوفير التمويل بأسعار تعكس مخاطر الإئتمان، كما طورت البنوك من الميزة التفاضلية لتعزيز الميزة التنافسية بتوسيع عمل البنوك وتنويع المنتجات التي يقدمها البنك، حيث وسعت البنوك من أنشطتها المالية متجاوزة عمليات قبول الودائع ومنح

الإئتمان وخدمات الدفع، إلى التعامل بأدوات السوق النقدي والرأسمالي لحساب البنك نفسه أو حساب عملائه، وتقديم الخدمات الإدارية والإستشارية للمحافظ الإستثمارية، وخدمات أمين الإستثمار وخدمات الوكيل المالي.

إن انفتاح السوق البنكي الأردني على الأسواق العالمية وضع البنوك الأردنية مباشرة أمام تحد كبير للعمل على تعزيز الميزة التنافسية، برفع الميزتين النسبية والتفاضلية للبنوك المحلية في مواجهة مؤسسات أكبر حجما وأكثر خبرة وموارد. إن القطاع البنكي بكامل مؤسساته سيكون بحاجة إلى توفير الوقت اللازم وتكريس الجهد الكافي ليكون قادرا على مواجهة المنافسة الأجنبية، لذا فإن سياسات الانفتاح في هذا المجال يجب أن تكون تدريجية، حتى تسمح للجهاز البنكي الاستعداد بشكل مناسب، ويكون بمقدرة القطاع البنكي أن يخفف من أثر هذه المنافسة. إن مواجهة المنافسة من قبل القطاع البنكي تتم بالسير بمثل ما تسير عليه الأسواق المالية في العالم، لأن تحدي المنافسة هو تحد على مستوى العالم أجمع ولا يقتصر على منطقة معينة.

2.1 مشكلة الدراسة وعناصرها

1.2.1 مشكلة الدراسة

تنحصر مشكلة الدراسة في معرفة الميزة التنافسية التي تتمتع بها البنوك التجارية الأردنية من خلال دراسة الميزة النسبية Comparative Advantage، المتمثلة في الميزة السعرية لمنتجات البنوك التجارية الأردنية، وكذلك دراسة الميزة التفاضلية Differential Advantage، والمتمثلة في تنوع منتجات البنوك التجارية الأردنية، وأثر ذلك على أداء البنوك التجارية الأردنية.

2.2.1 عناصر مشكلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية

1 – هل يوجد أثر للميزة النسبية على أداء البنوك التجارية الأردنية؟

2 – هل يوجد أثر للميزة التفاضلية على أداء البنوك التجارية الأردنية؟

3.1 فرضيات الدراسة

1 – الفرضية الرئيسة الأولى H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha= 0.05$) للميزة النسبية مقاسة بكفاءة التكلفة (COE) على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاسة بربحية وسيولة البنوك التجارية الأردنية.

وتنطوي الفرضية السابقة على ثلاث فرضيات فرعية هى:

$H_{0\ 1\text{-}1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha= 0.05$) لكفاءة التكلفة (COE) على معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأردنية.

$H_{0\ 2\text{-}1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha= 0.05$) لكفاءة التكلفة (COE)على معدل العائد على الملكية (ROE) للبنوك التجارية الأردنية.

$H_{0\ 3\text{-}1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha= 0.05$) لكفاءة التكلفة (COE) على نسبة السيولة (LIQ) عند البنوك التجارية الأردنية.

2 – الفرضية الرئيسة الثانية H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha= 0.05$) للميزة التفاضلية مقاسة بالمنتجات المالية (FIP) على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاسة بربحية وسيولة البنوك التجارية الأردنية.

وتنطوي هذه الفرضية على ثلاث فرضيات فرعية هى:

$H_{0\ 1\text{-}2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha= 0.05$) للمنتجات المالية (FIP) على معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأردنية.

$H_{0\ 2\text{-}2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha= 0.05$) للمنتجات المالية (FIP) على معدل العائد على الملكية (ROE) للبنوك التجارية الأردنية.

$H_{0\ 3\text{-}2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha= 0.05$) للمنتجات المالية (FIP) على نسبة السيولة (LIQ) عند البنوك التجارية الأردنية.

3 – الفرضية الرئيسة الثالثة H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) للميزة التفاضلية مقاسة بالمنتجات الإستثمارية (INP) على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاسة بربحية وسيولة البنوك التجارية الأردنية.

وتنطوي هذه الفرضية على ثلاث فرضيات فرعية هي:

$H_{0\ 1\text{-}3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) للمنتجات الإستثمارية (INP) على معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأردنية.

$H_{0\ 2\text{-}3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) للمنتجات الإستثمارية (INP) على معدل العائد على الملكية (ROE) للبنوك التجارية الأردنية.

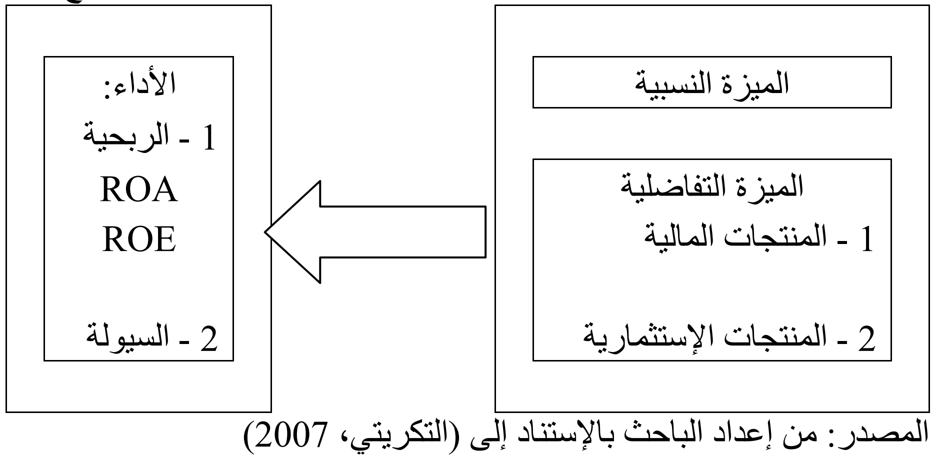
$H_{0\ 3\text{-}3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) للمنتجات الإستثمارية (INP) على نسبة السيولة (LIQ) عند البنوك التجارية الأردنية.

4.1 أنموذج الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة في التعرف على وجود أثر ذي دلالة إحصائية في النتائج بين المتغيرين المستقلين (الميزتين النسبية والتفاضلية)، على المتغير التابع (الأداء) المقاس بالربحية والسيولة، قام الباحث واسترشادا بالمراجع النظرية للدراسات السابقة المتاحة بتصميم أنموذج الدراسة.

شكل رقم (1.1) أنموذج الدراسة

أثر الميزتين النسبية والتفاضلية على أداء البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد إلى (التكريتي، 2007)

5.1 التعريف بمصطلحات الدراسة مفاهميا وإجرائيا

1.5.1 المتغير التابع

الأداء: ويعكس قدرة البنك على تحقيق أهدافه، وفي هذه الدراسة سيتم قياس أداء البنوك التجارية الأردنية عن طريق مؤشرات الربحية والسيولة

أ) الربحية: زيادة ثروة مالكي البنك (رمضان وجودة، 2006)، وسيتم في هذه الدراسة قياس الربحية باستخدام:

العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح (بعد الضريبة) / الأصول ... (عباس، 2008).

العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح (بعد الضريبة) / حقوق الملكية ... (عباس، 2008).

ب) السيولة: قدرة البنك على توفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة متطلبات العملاء، وسيتم في هذه الدراسة قياس السيولة باستخدام المؤشر الآتي:

النقد + الاستثمارات قصيرة الأجل / الودائع ... (رمضان وجودة، 2006).

2.5.1 المتغير المستقل

1) الميزة النسبية: وهى الميزة السعرية، وتعني قدرة البنك على تقديم منتجات بأسعار أقل من منافسيه، وسيتم قياس الميزة النسبية للبنوك التجارية الأردنية عن طريق المؤشر الآتي:
كفاءة التكلفة = (المصاريف – المخصصات) / صافي الدخل (قبل الضريبة) ... (العمري، 2004)
حيث كلما انخفضت التكلفة عند البنوك، كلما استطاعت أن تقدم منتجاتها بأسعار تنافسية.

2) الميزة التفاضلية: وهى الميزة غير سعرية، وهى تعكس قدرة البنك على تقديم منتجات مختلفة عن منافسيه، وفي هذه الدراسة سيتم قياس الميزة التفاضلية للبنوك التجارية الأردنية عن طريق تقسيم منتجات البنوك التجارية الأردنية إلى نوعين من المنتجات

المنتجات المالية: وهى القروض، وتمثل القسم الأكبر من منتجات البنك، وفي هذه الدراسة سيتم قياس هذا النشاط عن طريق المؤشرالآتي:

المنتجات المالية = القروض / الودائع ... (رمضان وجودة، 2006).

المنتجات الاستثمارية: وهى التي تدر دخلا إلى البنك من غير الفوائد، وسيتم قياس هذا النشاط عن طريق المؤشر الآتي:

المنتجات الاستثمارية = الأصول المدرة للدخل من غير الفوائد / الودائع ... (رمضان وجودة، 2006).

6.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة، في أن البنوك التجارية الأردنية، تعمل في بيئة تنافسية قوية، الأمر الذي يتطلب معة دراسة قدرة البنوك التجارية الأردنية، في مواجهة منافسيها في السوق، ليس فقط لضمان إستمرارية البنوك التجارية الأردنية، ولكن أيضا لزيادة حصتها السوقية. لذلك تاتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على أبعاد الميزة التنافسية بين البنوك التجارية الأردنية، من حيث الميزة النسبية (السعرية) Comparative Advantage، لأسعار منتجات البنوك التجارية الأردنية، والميزة التفاضلية (غيرسعرية) Differential Advantage، لتنوع منتجات البنوك التجارية الأردنية، وأثر ذلك على أداء البنوك التجارية الأردنية من خلال ربحية وسيولة البنوك التجارية الأردنية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة.

1.2 الدراسات السابقة باللغة العربية

1 – الصمادي، (2000) كفاءة البنوك التجارية في الأردن خلال فترة التصحيح الإقتصادي 1989 – 1998.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة البنوك التجارية العاملة في الأردن، خلال فترة التصحيح الاقتصادى الذي استمر من 1989 إلى 1998، وذلك للتعرف على مدى تأثير كفاءتها ممثلة في الإنتاجية والربحية بتطبيق الأردن لبرنامج التصحيح الاقتصادي خلال هذه الفترة، وقد استخدم الباحث تحليل بيانات القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية العاملة في الأردن باستخدام أدوات التحليل المالي، بالإضافة إلى استخدام نماذج اقتصادية قياسية لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بمدى تأثر كفاءة البنوك ببرنامج التصحيح الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كفاءة البنوك التجارية العاملة في الأردن وبعض المتغيرات الاقتصادية والبنكية التي استهدفها برنامج التصحيح وأثرها عليها.

2 – القضاة، (2001) المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني دراسة تحليلية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المقدرة التنافسية المحلية للقطاع المصرفي الأردني، حيث شملت الدراسة البنوك الأردنية المرخصة التجارية والاستثمارية والاسلامية، وبالاعتماد على نتائج أعمال البنوك لعام 1999، حيث تم توزيع البنوك على ثلاث مجموعات، كبيرة ومتوسطة وصغيرة، وذلك تبعا لحجم كل بنك مقاسا بالودائع، وتوصلت الدراسة إلى أن مجموع البنوك الكبيرة الحجم والبالغ عددها خمسة بنوك، هى الأكثر تنافسية حسب معايير الحصة من السوق والربحية، بينما مجموعة البنوك الصغيرة الحجم هى الأكثر تنافسية حسب معايير كفاية رأس المال.

3 – العبيدان، (2002) كفاءة الأداء في البنوك التجارية الكويتية في ظل الصيرفة الشاملة.

هدفت هذه الدراسة معرفة تأثير ممارسة نظام البنوك الشاملة، على كفاءة البنوك التجارية الكويتية، حيث شملت الدراسة ستة بنوك تجارية كويتية، بالإضافة إلى البنك العقاري الكويتي المختص بقطاع العقار، إضافة إلى بيت التمويل الكويتي، الذي يهتم بتوفير القروض والتسهيلات وفقا للنهج الإسلامي، وقد بينت الدراسة أنه على الرغم من اتباع دولة الكويت لسياسات الدعم المالي والحماية

من المنافسة الأجنبية، للبنوك الوطنية لأكثر من ثلاثة عقود، إلا أن ذلك لم يكن مجديا، كما أن استمرار الحماية والدعم المالي من الدولة لن يكون ممكنا في ظل الإتفاقات المنظمة للأنشطة التجارية، وتوصي الدراسة بضرورة إعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة للقطاع البنكي والإستثماري، على النحو الذي يسمح ويشجع البنوك الوطنية على ممارسة الصيرفة الشاملة.

4 – الفيومي وعواد، (2003) العلاقة بين تركز السوق وأداء البنوك في الأردن دراسة تطبيقية.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين تركز السوق والأداء في قطاع البنوك التجارية في الأردن، واشتملت الدراسة على ثلاثة عشر بنكا، وذلك خلال الفترة من 1993 – 1999، وأظهرت الدراسة أن حجم البنك كان من أهم العوامل التي أثرت على ربحية البنوك الأردنية، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الجهات الإشرافية بعملية تخفيف التعليمات والأنظمة التي تحكم عمل البنوك، وذلك من أجل تحفيز عملية المنافسة بينها.

5 – العمري، (2004) الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتقييم الكفاءة الإنتاجية والأداء في البنوك الأردنية، ومقارنتها بالكفاءة الإنتاجية والأداء في البنوك الأجنبية العاملة في الأردن، وقد أظهرت الدراسة أن البنوك التجارية الأردنية تواجه تحديات في تطوير كفاءتها الإنتاجية والمتمثلة في المنافسة غير المتكافئة مع البنوك العالمية ، وتوصي الدراسة بضرورة اهتمام البنوك برفع مستوى الأداء فيها وتطوير الكفاءة الإنتاجية وذلك من خلال رفع إنتاجية الموظفين، كما أوصت الدراسة بالاندماج كوسيلة لتقوية المراكز المالية للبنوك الأردنية.

6 – عقل، (2005) استراتيجية إدارة مخاطر الفوائد في البنوك التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات دراسة تطبيقية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية، ومعرفة مدى تطبيق استراتيجية استخدام أدوات المشتقات المالية في إدارة مخاطر أسعار الفائدة وتحديد المعوقات التي تحول دون إستخدامها في البنوك التجارية الأردنية، وقد شملت العينة (13) بنكا تجاريا أردنيا، وكانت فترة الدراسة مابين 1998 – 2003، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين هيكل الموجودات والمطلوبات الحساسة للفائدة ومخاطر أسعار الفائدة، وتوصي الدراسة

بضرورة تطبيقة استراتيجية استخدام أدوات مشتقات الفائدة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية.

7 – عمايرة، (2005) أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن 1994 – 2003.

جاءت هذه الدراسة بهدف تبيان تأثير أداء المصارف العاملة في الأردن وهيكل السوق على الكفاءة البنكية، من خلال تأثير تكلفة المدخلات البنكية على كفاءة التكلفة وكفاءة الربح، وتكونت عينة الدراسة من أربعة عشر بنكا تجاريا عاملا في الأردن، خلال الفترة 1994 – 2003، وقد خلصت الدراسة إلى أن تكلفة المدخلات كان لها دور في التأثير على حجم المخرجات، ويوصي الباحث بإعطاء أهمية أكبر نحو الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية.

8 – عثمان، (2008) أثر مخففات مخاطر الإئتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية بإستخدام معادلة Tobin Q.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الإئتمان على قيمة البنوك، والتي تشمل مبادىء الإقراض الجيد، وتجزئة السوق وتنويع المحفظة الإئتمانية، والتأمين على الإئتمان والرقابة على الائتمان، واستراتيجية البنك، وكذلك دراسة أهمية إدراك البنوك التجارية الأردنية لمخاطر المحفظة الإئتمانية التي تكون المحصلة النهائية لها مخاطر عدم السداد أو التعثر الإئتماني، وأوضحت الدراسة أثر ذلك على قيمة البنوك من خلال العوائد المتحققة للمالكين وحملة الأسهم، وقد شملت الدراسة التي امتدت خلال الفترة بين عام 2001 إلى عام 2006، (11) بنكا تجاريا أردنيا وخلصت الدراسة إلى وجود أثر موجب بين قيمة البنك ومخففات مخاطر الإئتمان وتؤكد الدراسة على أهمية استخدام أحدث التقنيات للتخفيف من أعباء مخاطر الإئتمان التي تتعرض إليها البنوك التجارية الأردنية، وذلك لضمان عائد مقبول للمالكين وحملة الأسهم.

9 – الفيومي والكور، (2008) كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة.

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير وتحليل ومقارنة نقاط كفاءة التكلفة وكفاءة الربح المعياري وكفاءة الربح البديل لدى البنوك المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها خمسة عشر بنكا، وللفترة التي تضمنت إصلاحات في القطاع البنكي من 1993 – 2004، وأظهرت الدراسة أن فجوة الكفاءة على

مستوى التكلفة والدخل ازدادت إتساعا خلال فترة الدراسة، وأوصت الدراسة بوضع المزيد من التشريعات والقوانين وتحديثها بشكل مستمر.

10 – عثمان، (2009) إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

جاءت هذه الدراسة لتقييم إدارة الموجودات والمطلوبات في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وكذلك تقييم عوامل السيولة والربحية وأيضا مخاطر إدارة الموجودات والمطلوبات، وتمثل مجتمع الدراسة بنكين إسلاميين عاملين في الأردن، كذلك إثنين من البنوك التقليدية، وامتدت الدراسة لتشمل فترة من عام 2000 إلى عام 2008، وأظهرت الدراسة أن العائد على حقوق المساهمين متقارب بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وأظهرت الدراسة أيضا أن درجة المخاطر لدى البنوك الإسلامية هى ضعف درجتها لدى البنوك التقليدية، إضافة إلى ذلك احتفاظ كلا البنكين التقليدي والإسلامي بنفس نسب السيولة النقدية إلى حجم الودائع، وتوصي الدراسة بضرورة إعطاء البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية أهمية لعمليات التمويل طويل الأجل.

2.2 الدراسات السابقة باللغة الانجليزية

1 – Al-Zu'bi, K., and Balloul, M., (2005) Structure, Competitiveness and Efficiency Aspects of Jordanian Banking Industry.

اختبرت هذه الدراسة المنافسة في قطاع البنوك التجارية في الأردن، حيث سلطت الضوء على علاقة هيكل الأداء في صناعة البنوك الأردنية، وتعرض هذه الدراسة نموذجين لدراسة إرتباط الربحية بالتركيز في البنوك الأردنية، وهما فرضية الهيكل – السلوك – الأداء (SCP)، والنموذج الثاني فرضية الكفاءة الهيكل (ES)، حيث تعرض كلا الفرضيتين وجهة نظرها في عمليات الاندماج وسياسة مكافحة الاحتكار. وتركز هذه الدراسة على قوة السوق وعلاقته بالكفاءة، حيث قدرت الكفاءة الفنية في هذه الدراسة باستخدام منهج Stochastic Frontier Approach، على ضوء فرضية أن عدم الكفاءة يخضع إلى خطأ يتبع منحني التوزيع النصف طبيعي، وبالرغم من أن بعض المصادر أظهرت أن كلا الفرضيتين قيد الدراسة SCP و EF قادرتان على دراسة كفاءة السوق، إلا أن أيا من هاتين الفرضيتين لم تشرح علاقة الربحية مع هيكل السوق، غير أن هاتين

الفرضيتين أظهرتا أن وفورات الحجم لها دلالة إحصائية تؤثر على أداء البنوك، الأمر الذي يعني أن البنوك الأردنية تعمل ضمن مستويات مقبولة من وفورات الحجم.

2 – Koetter, M., and Vins, O., (2008) The Quite life Hypothesis in Banking Evidence From German Saving Banks.

أجرت جامعة .Frankfurt A. M بالتعاون مع رابطة بنوك الإدخار في ألمانيا German Saving Banks Associated (GSBA) هذه الدراسة، وقد استخدمت الدراسة طريقة Panel Frontier وذلك للربط بين مجتمع الدراسة، وقد أدخلت الدراسة جميع البنوك الأعضاء في الرابطة، وكذلك أدرجت المحفظة الإستثمارية ضمن الدراسة، وسلطت الدراسة الضوء على مزايا قوة السوق من خلال دراسة وفورات التكاليف وقد اقترحت الدراسة نهجا موحدا لقياس المنافسة والكفاءة معا لاختبار فرضية Quite Life Hypothesis حيث تمت الإستعانة بمؤشر Bank Specific Lener Indices، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين قوة السوق ومتوسط العائد، كما أوضحت الدراسة ضعف Quite Life Hypothesis من المنظور الاقتصادي.

3 – Xiaopqing Fu, and Heffernan, S., (2009) The Effects of Reform on China's Bank Structure and Performance.

عرضت هذه الدراسة العلاقة بين هيكل السوق والأداء في النظام البنكي في الصين، خلال الفترة بين عامي 1985 و 2002، وهى فترة التصحيح التي شهدها قطاع البنوك في الصين، وقد أستخدام تقنيات لوحة البيانات التقديرية Panel Data Estimation Techniques، لدراسة قوة السوق Market Power وكذلك إختبار الكفاءة Efficient Structure Hypothesis، بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير هذا نموذج، وذلك ليشمل أمورا أخرى، مثل حجم البنك، حملة الأسهم، وكذلك اختبر هذا النموذج كفاءة أكبر أربعة بنوك في الصين، وعلى العموم فإن الكفاءة كانت متدنية وأقل من معدلاتها الطبيعية، وذلك بعد دراسة نموذج هيكل الأداء Structure Performance Models في هذه البنوك الأربعة، وكان لإعادة الهيكلة في قطاع البنوك في الصين الأثر الضعيف في الأداء، وعزت الدراسة ذلك إلى قيام الدولة في الصين بتحديد أسعار الفائدة في البنوك، الأمر الذي أدى إلى إنعدام المنافسة في قطاع البنوك في الصين، وأوصت الدراسة بضرورة تحرير أسعار الفائدة، وتخفيف القيود المفروضة على البنوك في الصين وذلك من أجل رفع كفاءة الأداء.

4 – Al-Rousan, M., and Qawasmeh, F., (2009) The Impact of SWOT Analysis on Achieving A Competitive Advantage: Evidence from Jordanian Banking Industry.

أظهرت هذه الدراسة أنه بالرغم من أن صناعة البنوك تظهر درجة من القدرة التنافسية، لكن هذا القدر أقل من الحد المطلوب، وكذلك أظهرت الدراسة إن البنوك الأردنية لا تزال تتعامل بنطاق ضيق بتحليل SWOT، فقد جاء في هذه الدراسة أن علاقة ترابطية كبيرة بين العوامل الداخلية والخارجية متمثلة في تطبيق تحليل SWOT وأبعاد الميزة التنافسية من حيث الوقت والسرعة والجودة ومرونة الخدمات البنكية المقدمة في الأردن، ودعت الدراسة إلى تطوير المزايا التنافسية للبنوك والاستعداد للمرحلة المقبلة من عمليات الإصلاح وتطوير هيكلة السوق عن طريق تطبيق طرق جديدة من نظم المعلومات وتطوير مهارات الموظفين والمدراء، وكذلك أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية بإنتهاج إستراتيجيات وتكنولوجيا إدارة المخاطر والمنافسة، كالإندماج والاستحواذ والتحالفات بين البنوك لتطوير الميزة التنافسية بين البنوك، ودعت الدراسة البنوك إلى استغلال الكلفة كسلاح لسد الفجوة بين القروض وأسعار الفائدة، وتوصي الدراسة بتفعيل نظام SWOT لتقوية الميزة التنافسية بين البنوك الأردنية.

5 – Al-Jarrah, I., and Ggraibeh, H., (2009) The Efficiency Cost of Market Power in Banking: A Test of The Quiet life and Related Hypotheses in The Jordan's Banking Industry

قامت هذه الدراسة بتقييم قوة السوق المتراكمة عن طريق درجة تركيز السوق في كفاءة الكلفة في البنوك الأردنية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2005، وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على درجة التركيز والكفاءة، وقد تم وضع طريقتين لدراسة أثر قوة السوق في الرعاية الإجتماعية (Social Welfare) أو كما يسمى (Welfare Triangle)، فقد كشفت الطريقة الأولى أن قوة السوق تعني خسارة الرعاية الإجتماعية Social Welfare، في حين أن قوة السوق قد يكون لها تأثير في السيطرة على الكلفة وبالتالي على كفاءة الكلفة Cost Efficiency والتي تعرف بـ (Quite Life Hypothesis)، وقد استعان الباحث بأحدث الطرق والتقنيات لتحليل البيانات الصادرة عن البنوك الأردنية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ولكن ضعيف للعلاقة بين قوة السوق وكفاءة التكلفة، وبالتالي فإن قوة السوق لا تزداد بزيادة درجة التركيز في البنوك

الأردنية، خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فإن فقدان الرعاية الإجتماعية Harberger's) (Triangle، نتيجة سوء توزيع المصادر بسبب قوة السوق سجلت نتيجة 1% من إجمالي الكلفة طوال فترة الدراسة، وقد رفضت الدراسة مبدئيا فرضية Quite Life Hypothesis وأرجعت العلاقة بين درجة التركيز والكفاءة إلى تدني الخدمات التي تقدمها البنوك في الأردن، وأوصت الدراسة بضرورة رفع القيود والحواجز التي تعيق دخول البنوك الأجنبية، وذلك لرفع درجة المنافسة في قطاع البنوك في الأردن.

6 – Al-Jarrah, I., et al., (2010) The Determinants of The Jordanian's Banks Profitability: A Co integration Approach.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس محددات ربحية البنوك خلال الفترة 2000 - 2006، وتم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المستقرة ونماذج السلاسل المستقرة بترتيبات مختلفة، وقد أدخلت الدراسة العديد من المحددات المحتملة للربحية الداخلية والخارجية لتحديد أهم محددات ربحية البنوك الأردنية خلال فترة الدراسة، وقد أظهرت الدراسة أن أهم المحددات الداخلية لربحية البنوك هى نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات من جهة، والمصروفات التشغيلية وهيكل رأس المال والودائع والمصروفات غيرالتشغيلية، من جهة أخرى، وقد بينت الدرسة أن عرض النقد والتضخم هى من أهم محددات الربحية الخارجية خلال فترة الدراسة، كما أوضحت الدراسة سرعة إستجابة البنوك للتوازن الأمثل بالمدى الطويل، كذلك أظهرت الدراسة أنه بالرغم من أن محددات الربحية ترتبط ارتباطا طويل الأجل بمقاييس الربحية فإن معاملات الخطأ التصحيحي غير مهمة كميا وفي بعض الأحيان غير مهمة إحصائيا، وأوضحت الدراسة أن عملية إعادة التوازن تتم ببطء قياسا بالربحية في حال تغير ظروف التوازن، الأمر الذي يعني أن ربحية البنوك الأردنية لا تستجيب بسرعة للتغيرات السلبية بقيم المتغيرات المستقلة في حال تغيرت قيمها بالآجل القصير.

3.2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

قامت هذه الدراسة بتقسيم منتجات البنوك التجارية إلى نوعين هما المنتجات المالية والتي تدر دخلا على البنوك من الفوائد، والمنتجات الاستثمارية والتي تدر دخلا على البنوك من غير الفوائد، وتسليط الضوء على كفاءة التكلفة عند البنوك التجارية الأردنية وأثر ذلك على أداء البنوك متمثل في الربحية والسيولة، وذلك يساعد في تصنيف منتجات البنوك، ومعرفة أية المنتجات الأقل دخلا، لوضع حلول لتطوير المزايا التنافسية في البنوك التجارية الأردنية، لرفع أدائها.

الباب الثاني:الإطار النظري.

الفصل الثالث: الميزة النسبية والميزة التفاضلية.

1.3 مفهوم الميزة التنافسية

تعتبر الميزة التنافسية من المفاهيم الإدارية التي حظيت بإهتمام كبير من قبل الإداريين، وذلك بسبب التغيرات السريعة التي تعرضت إليها أسواق العمل في الآونة الأخيرة، مثل التعقيدات في بيئة العمل، والعولمة وكذلك تدني كفاءة هيكلة بعض الأسواق، والتغير الكبير والمتكرر لأذواق واحتياجات العملاء، والثورة المعلوماتية، وكذلك تحرير الأسواق العالمية.

وكان أول ظهور لمصطلح الميزة التنافسية في السيتينات من القرن العشرين، وذلك عندما طرح Edmund Learned وKenneth Andrews مفهوم الميزة التنافسية عن طريق تحليل SWOT (Strengths, Weaknesses, Opportunities and Threats) (Schendel, 1994)، تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، وهذا أحد أشهر أدوات التخطيط الإستراتيجي، وهو يقوم بتحليل أوضاع الشركات وتحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية، من موردين ومنافسين وعملاء وقوانين وغيرها، لكن (Porter, 1985) طرح فكر مغاير لـ SWOT، حيث اعتبر أن الميزة التنافسية هدف استراتيجي (Read and Diffillipi, 1982)، ويعتمد مفهوم الميزة التنافسية على نقطة أساسية، وهى أن العامل الأكثر أهمية والمحدد لنجاح المنظمة هو موقفها التنافسي في بيئة الأعمال التي تعمل فيها (خليل، 1998).

وتشير أدبيات مفهوم التنافسية، إلى أن تحقيق الميزة التنافسية على مستوى المؤسسات والقطاعات والدول، وحتى على مستوى الأفراد يقوم على قاعدة المعرفة، وأن الأفراد الذين يملكون المعرفة هم الذين يتقاضون أجورا عالية، والمؤسسات الناجحة هى التي تمتلك المعرفة، والدولة التي تتميز بازدهارالعلوم والمعرفة هى الدولة الأكثر إنتاجية (MoPIC, 2003).

وقد عرف Kotler الميزة التنافسية بقدرة منشأة الأعمال على أداء أعمالها بطريقة أو أكثر يعجز المنافسون عن تقليدها الآن وفي المستقبل (Kotler, 2000)، وكذلك يمكن تعريف الميزة التنافسية بأنها عنصر أو عامل حرج يساعد المنظمة على تحقيق معدلات ربحية أعلى من منافسيها من حيث التكلفة أو تميز أكبر للمنتج مقارنة من المنافسين (مرسى، 2003)، في حين عرف (Porter,

1985) الميزة التنافسية على أساس المصادر (Resource-Based-View)، والتي تركز على أهمية مصادر وإمكانات المؤسسة من أجل توليد ميزة تنافسية لتشكل قيمة تمس حاجات المستفيدين، وحدد (Porter, 1985) نوعين أساسيين للميزة التنافسية هما (1)الميزة النسبية أو ميزة التكلفة Comparative Advantage، أو ماتعرف Cost Advantage، والميزة الثانية هى (2)الميزة التفاضلية Differential Advantage (خاتوغ، 2006).

وأوضح (Porter, 1985) كذلك أن من الصعوبة فهم الميزة التنافسية إذا تم النظرإلى المنظمة كوحدة واحدة، فالمنظمة تنشأ في داخلها العديد من الأنشطة والفاعليات، كتصميم المنتجات وتصنيعها وتسويقها وتوصيلها إلى المستهلك، وكل نشاط من هذه الأنشطة يمكن أن يحقق ميزة تنافسية من حيث الكلفة الأدنى، أو التمايز، وبالتالي فإن اختيار الأنشطة التي تقوم بها المنظمة بطريقة علمية والنظر إلى الكيفية التي تتفاعل هذه الأنشطة فيما بينها ضروري جدا لتحليل مصادر الميزة التنافسية (Porter, 1985).

إن الميزة التنافسية تتصف بأنها نسبية، أي أنها تتحقق بالمقارنة وليست مطلقة، كما انها تؤدي إلى تحقيق التفوق والأفضلية على المنافسين، وتنعكس الميزة التنافسية في كفاءة وأداء المنظمة لأنشطتها، وفيما تقدمه المنظمة للعملاء كما تؤدي إلى التأثير على العملاء فيما يتعلق بإدراكهم لأفضلية ما تقدمه المنظمة ويدفعهم إلى شراء منها، ويمكن للمنظمة أن تحتفظ بالميزة التنافسية التي تمتلكها لفترات طويلة عندما يتم تطويرها وتجديدها (بني هاني، 2004)، وقد ميز (داركار، 2000) بين مصطلحي التنافسية والميزة التنافسية، حيث أوضح (داركار، 2000) أن التنافسية ترتكز على العوامل والقوى في بيئة الأعمال خارج نطاق المؤسسات، بينما يركز مصطلح الميزة التنافسية على العوامل والقوى الداخلية والخارجية للمؤسسة أو قطاع الأعمال (داركار، 2000).

2.3 هيكل السوق

أشارت الأدبيات الإقتصادية، إلى وجود ثلاث فرضيات تفسر العلاقة بين هيكل السوق والأداء وهم :(Al-Jarrah and Gharaibeh, 2009)

1.2.3 فرضية هيكل – سلوك – أداء Structure–Conduct–Performance (SCPH)

وتعرف أيضا بفرضية التواطؤ، حيث أفاد (Bain, 1951) أن الأسواق الأكثر تركزا وبسبب المنافسة المنخفضة لأسباب تحالفية أو احتكارية (احتكار القلة) تؤدي إلى وضع أسعار غير ملائمة

للمستهلكين، ففي صناعة البنوك على سبيل المثال، توضع أسعار فائدة أعلى على القروض وأسعار فائدة أدنى على الودائع مقارنة مع بيئة تنافسية أخرى، وهذا يسهم في تحقيق أرباح عالية وبالتالي تفسر طريقة السلوك التسعيري غير التنافسي، أي أن تركز السوق يزيد من احتمالات التحالف بين الشركات الكبرى داخل الصناعة وبالتالي يزيد الأرباح إلى مستويات غير عادية وغير تنافسية (Al-Jarrah, 2010)

2.2.3 فرضية هيكل الكفاءة Efficient Structure Hypothesis (ESH)

قُدمت هذه الفرضية من قبل (Demsetz, 1973)، حيث قدم Demsetz طرحا جديدا لشرح العلاقة الإيجابية بين التركز Concentration، و الربحية Profitability، حيث أكد Demsetz على أن الإختلافات في كفاءة المنظمات وتشتتها داخل الأسواق، تولد عدم مساواة في الحصص السوقية، واستنتج Demsetz من خلال دراستة التي أجراها على عدد من الشركات الصناعية، حيث قسم فيها الشركات بحسب معيار واحد وهو حجم الأصول إلى خمس مجموعات، وتوصل Demsetz إلى أن الشركات الكبيرة أكثر كفاءة من منافسيها الصغيرة، فالتركز ليس حدثا عشوائيا بل نتيجة لكفاءة المنظمات الرائدة في مجالها، فالواقع يؤكد أن التركز العالي هو في الغالب نتيجة للحصص الكبرى للمنظمات ذات الكفاءة الأعلى في الأداء، وليس نتاجا عن الحصص الأقل للمنظمات غير الكفؤة (Berger and Hannan, 1989).

وبناء على ماسبق فإن العلاقة بين التركز وأرباح البنوك الناتجة عن التحالفات، وفقا للرأي التقليدي لنموذج الهيكل-سلوك-أداء تعتبر غير مقبولة، وانما تشتق هذه العلاقة من كفاءة البنوك.

ففرضية الكفاءة التقليدية تفسر أداء البنوك، من خلال العلاقة الموجبة بين الكفاءة معبرا عنها بالحصة السوقية، وبين أرباح البنوك، ومن ثم من خلال علاقة التركز الموجبة مع أرباح البنوك، حيث تعزز هذه العلاقات المنافسة في السوق، بشكل يحقق أسعارا ملائمة للعملاء (الكور، 2006).

3.2.3 قوة السوق النسبية Relative Market Power (RMPH)

تؤكد دراسة (Shepherd, 1982) أن الشركات صاحبة الحصص السوقية الكبيرة والمنتجات المتميزة هى فقط القادرة على ممارسة قوة السوق في تسعير منتجاتها وتجني أرباحا طائلة.

3.3 نماذج لا هيكلية NON-STRUCTURAL MODEL

1.3.3 نظرية التنافس في السوق (Contestable Market Theory (CMT

ويعرض هذا النموذج اسلوبا مغايرا لطريقة أداء البنوك ومختلفا عن النماذج السابقة، حيث طور هذا النموذج عن طريق Baumol عام 1982، ويطرح هذا النموذج فكرة أنه بالرغم من التركز العالي لمقدمي الخدمات أو منتجي السلع، إلا أنه ومع ذلك يمكن الوصول إلى درجة عالية من التنافسية في السوق، وذلك عندما تكون حواجز الدخول والخروج من السوق معدومة أو قليلة التأثير، وهذا يعني عدم تأثير التركز العالي في السوق على المنافسة بين البنوك، حتى وإن كان السوق تحت سيطرة عدد قليل من البنوك الكبيرة. حيث يفترض هذا النموذج أن البنوك يمكن أن تدخل أو تخرج من السوق بدون تكلفة إضافية، أو تكلفة قليلة، وبدون خسارة لرأس مال البنك، غير أنه يتحمل البنك العضو الجديد في السوق نفس التكاليف والمصاريف التشغيلية التي يتحملها البنك العضو الحالي في السوق. ويرى هذا النموذج أنه لا حاجة للتخوف أو القلق الذي يبديه راسمو السياسات الإقتصادية، من كون أن النظام المالي تحت سيطرة عدد قليل من المؤسسات المالية، في حال أن الأسواق المالية سوق تنافسية، وعلى هذا الأساس يرى Baumol أن التشريعات الخاصة بتحرير أسواق المال، خاصة تلك التي تزيل الحواجز المتعلقة بالدخول والخروج من السوق، سوف تساعد على تعزيز التنافس في صناعة البنوك، وزيادة القدرة التنافسية (Baumol, 1982).

4.3 مفهوم الكفاءة

إن مصطلح الكفاءة يعني المقدرة والقوة على فعل شيء ما، وبذل أقصى الإمكانات لتحقيق الهدف (غنام، 1975). وتعرف الكفاءة الاقتصادية أو ما يعرف بالأدبيات الاقتصادية بـ X-Efficiency بأنه قدرة المؤسسة على تقليل تكاليفها وتعظيم إيراداتها من خلال الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة (ملحم، 2003)، كما تعرف الكفاءة بأنها إنتاج كمية محدودة من المخرجات بأقل ما يمكن من المدخلات (ملكاوي والعداس، 1988)، وقد ميزت الدراسات والأدبيات الإقتصادية بين نوعين من الكفاءة هما (1)الكفاءة الفنية Technical Efficiency، و (2)الكفاءة التوزيعية Allocative Efficiency

1.4.3 الكفاءة الفنية Technical Efficiency

تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق زيادة في الإنتاج عند مستوى معين من عناصر الإنتاج Output Orientation، أو قدرتها على تخفيض كلفة عناصر الإنتاج عند مستوى معين من الإنتاج Input Orientation، دون أن يكون هناك هدر في عناصر الإنتاج المستخدمة، وذلك بافتراض ثبات التكنولوجيا (ملحم، 2003).

2.4.3 الكفاءة التوزيعية Allocative Efficiency

تعكس قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها نتيجة استخدام مدخلات الإنتاج بنسب مثلى Optimal Proportion، وعند مستويات معينة من الأسعار والتكنولوجيا وصولا إلى أقل كلفة ممكنة Operate at the Minimum Point of Long Run Average Cost Curve (ملحم، 2003)

5.3 مفهوم الميزة النسبية Comparative Advantage

في ضوء تزايد المنافسة بين البنوك وتناقص فرص تقديم خدمات جديدة، وانخفاض الفجوة بين العائد وتكاليف الإنتاج، اتجه الاهتمام إلى دراسة التكلفة، مما جعل الاهتمام بكيفية التحكم في التكاليف وسيلة هامة للحصول على المزيد من العائد الصافي. فقد عرف (Dunca, 1998) الميزة النسبية بانها تقديم منتجات ذات تكلفة منخفضة عن منتجات المنافسين مع بقاء النوعية مماثلة لما يقدمه المنافسون. وللوصول إلى نفس المستوى من التميز، وتسلط هذه الدراسة الضوء على تقدير كفاءة التكلفة في قطاع البنوك.

وتتميز البنوك الكفؤة إداريا بكفاءة التكلفة Cost Efficiency، وذلك من خلال قيامها بممارسة رقابة على التكاليف، واستخدامها لمدخلات باسعار تعمل على خفض التكاليف، وبكميات تتناسب مع القدر اللازم للتشغيل الأمثل للبنك، كما أن كفاءة التكلفة يمكن ان تنتج عن اعتماد إدارة البنك على تقنيات إنتاجية، تحقق تكاليف عند حدها الأدنى (الكور، 2006).

وقد درج المحاسبون على تعريف التكلفة بأنها "الموارد الاقتصادية التي يضحى بها أو تذهب من أجل تحقيق هدف معين" (Horngren, 1982)، ولابد من الإشارة هنا إلى أن الموراد الإقتصادية التي يضحى بها قد تكون نقدية، وقد تكون إلتزاما أو أصلا يتم تقديمه مقابل الحصول على التكلفة،

وهذا يندرج على البنوك من حيث الفائدة التي تدفعها في سبيل الحصول على الأموال، من المودعين، أو الرواتب والمصاريف الأخرى، التي يتم إنفاقها في سبيل الحصول على خدمة الأشخاص العاملين أو الأموال أو الالتزمات التي تدفع في سبيل الحصول على الأصول المختلفة، من أجل قيام البنك بأعماله (بدوي 1995).

وعمليا تقيس كفاءة التكلفة درجة اقتراب البنك من تكاليف أفضل ممارسة وبمنحنى تكاليف عند حده الأدنى، أو مدى اقتراب البنوك من البنك الأقل تكلفة والأفضل ممارسة ضمن العينة وذلك لنفس المتغيرات ووفق نفس الظروف (الكور، 2006)، وتهدف دراسة التكاليف إلى رفع كفاءة عناصر الإنتاج، وذلك بالعمل المستمر على زيادة الفرق بين عاملي التكلفة والإيراد لصالح البنك (عميرة، 1992). إن البنك يحرص على توظيف موارده المكلفة في استخدامات مربحة، ويسعى إلى تخفيض الموارد المكلفة واجتذاب غير المكلف إن أمكن.

أن مصطلح الكفاءة يستخدم للدلالة على فاعلية وقوة أداء المؤسسة في تحقيق أهدافها بأقل تكلفة (الفقي، 2009)، ويرتبط مفهوم الكفاءة بعنصر التكلفة، والعلاقة بين المدخلات والمخرجات، أي أن الكفاءة الإنتاجية تمثل قابلية وحدة الإنتاج على إنتاج مخرجات محددة بشكل جيد وبأقل الأسعار، وقبل الحديث عن كيفية احتساب كفاءة التكلفة، تسلط هذه الدراسة الضوء على مفهوم المدخلات والمخرجات في قطاع البنوك

6.3 مفهوم المدخلات والمخرجات في قطاع البنوك

1.6.3 طريقة القيمة المضافة Value Added Approach

عرف (شريف والصحن، 1988) القيمة المضافة بأنها القيمة الإنتاجية التي أنتجها المشروع وأسهم فيها مع غيرها من المشروعات في زيادة الإنتاج القومي.

إن الغرض الأساسي لهذا المقياس، هو تحديد درجة مساهمة المشروع في الدخل الذي هو جزء من الدخل القومي، باعتبار أن الدخل القومي هو مجموع القيم المضافة إلى جميع المشروعات في القطاعات المختلفة جميعها (عميرة، 1992).

2.6.3 طريقة الوساطة Intermediation Approach

تعتبر طريقة الوساطة من الطرق التقليدية والمهمة في تعريف المدخلات والمخرجات، والتي تنظر إلى البنك كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، وبالتالي تؤكد على التعامل مع الودائع كمدخلات كونها تشكل المادة الأساسية التي تتحول إلى قروض واستثمارات مالية. (Sealey and Lindley, 1977).

3.6.3 طريقة الإنتاج Production Approach

تعرض دور البنك كمقدم خدمات أساسية لأصحاب الحسابات، حيث تقوم البنوك بانجاز المعاملات لعملائها من طلبات القروض وتحصيل الشيكات وأوراق الدفع وغيرها من الخدمات وبهذا تؤكد طريقة الإنتاج على أن للودائع خصائص المخرجات، لأنها ترتبط مع مقادير كبيرة من السيولة وترتبط بخدمات الدفع وحفظ الأموال المقدمة للمودعين، وبالتالي فإن هذه الخدمات تتولد عنها عوائد تدخل في تكوين القيمة المضافة للبنك، فعملاء البنك يتحملون تكلفة الرسوم التي تدفع مقابل هذه الخدمات، وعليه فان الودائع يجب أن تعامل كمخرجات للبنك كما ينبغي إدراج المدخلات المادية مثل العمل ورأس المال وتكاليفهما كمدخلات نظرا للحاجة إليها في إنجاز المعاملات (Cavallo and Rossi, 2002).

7.3 طرق قياس كفاءة التكلفة

1.7.3 طريقة برادلي شلر

ويطلق عليها اسم كفاءة التكاليف Cost Effectiveness في تحقيق الإيرادات (Bradley, 2003)، وتحتسب بالمعادلة الآتية:

مفهوم برادلي شلر لكفاءة التكلفة = الإيرادات / النفقات

2.7.3 اقتصاديات الحجم Economies of Scale

وهى عبارة عن حجم الإنتاج (المخرجات) ومتوسط التكلفة الكلية للبنك، وتظهر اقتصاديات الحجم عندما تنخفض التكلفة المتوسطة لإنتاج سلعة ما في المدى البعيد، مع زيادة حجم الإنتاج (المخرجات)، وعندما تصل هذه التكلفة إلى أدنى مستوى ممكن، فإنه يطلق على هذا الوضع اسم الحجم الأمثل، وهو الحد الأعلى من الكفاءة (Molyneux, 1996)، وتحسب بالمعادلة الآتية:

إقتصاديات الحجم SE= متوسط التكلفة الكلية / التكلفة الحدية

3.7.3 الكفاءة الإنتاجية للمصاريف

وتعني كفاءة المصاريف في تحقيق الأرباح، وهى تساوي المصاريف مطروحا منها المخصصات مقسومة على الدخل قبل الضريبة (العمري، 2004)، وهذا المؤشر يعتبر من أهم مؤشرات الكفاءة للبنوك في الأردن، وهى تعكس قدرة الدينار الواحد من مصاريف البنك (مدخلات)، على توليد دخل للبنك (مخرجات)، وتعتبر كفاءة التكلفة أفضل، كلما كانت الكفاءة الإنتاجية للمصاريف (مدخلات البنك) قادرة على تحقيق أرباح أفضل (العمري، 2004).

8.3 مفهوم الميزة التفاضلية Differential Advantage

بعد أن تطرقت الدراسة الحالية في هذا الفصل إلى حديث عن كفاءة التكاليف التي يتحملها البنك، لابد من الحديث عن الأنشطة التي يقوم بها البنك والتي يتحمل بموجبها هذه التكاليف.

قسم (مرسي، 2003) و(Thompson and Strickland, 2001) الإستراتيجيات التنافسية إلى قسمين هما:

1 – استراتيجية قيادة الكلفة: وتعني تخفيض الكلفة في الإنتاج مقارنة مع المنافسين، مع الإهتمام بتقديم خدمة (أو سلعة) بخصائص تشكل أهمية في نظر العملاء.

2 – استراتيجية التمييز (القيمة المضافة): حيث إن الركيزة التي تقوم عليها استراتيجية التمييز هى تقديم الجودة العالية في المنتج وتقديم الخدمة بطريقة فريدة ومميزة، تحدث وقعا في نفوس العملاء، ينتج عنه كسب ولاء وارتباط بعيد المدى بالمنتج أو الخدمة، ولا يستطيع المنافسون تقليده في الوقت الحاضر، أو على المدى البعيد (Thompson and Strickland, 2001).

9.3 مفهوم الخدمة

مفهوم الخدمة عموما يعني الأعمال والفعاليات والأداء لما يريد العميل أن يشتريه من أفعال وردود أفعال، أو هى منتج غير ملموس يقدم المنافع للمستفيد نتيجة لاستخدامه جهدا بشريا أو آليا (عبد الخالق، 2010).

كما يعرف (عبد الخالق، 2010) مفهوم الخدمة البنكية بأنها تلك الخدمات الموجهة إلى عملاء البنك ويمكن تحقيقها من خلال تحقيق جزء كبير من العوائد التي تساهم في تخفيض تكلفة الأموال وتعظيم الإيرادات.

10.3 الخصائص المميزة لعمليات البنوك التجارية

تتميز عمليات البنوك بكثافتها وتعددها وتشابكها ويؤثر بعضها على بعض، فحجم الودائع وأنواعها يؤثر على توظيفها لدى البنوك، وبالتالي يؤثر على ربحيتها وعلى عدد العملاء من حيث العمل على اجتذاب المزيد منهم، كما يؤثر على حجم الودائع، أما مستوى الخدمة لدى البنك فانها تؤثر على كافة العوامل السابقة، علاوة على ذلك القيود التي تفرضها السلطات النقدية من أجل الرقابة والإشراف، إذ إن الحالة الغقتصادية تنعكس مباشرة على عمليات البنوك، فالظروف المحلية تؤثر على عمليات السحب والإيداع والإقراض، والظروف الخارجية تؤثر على مجالات التجارة الخارجية، ولهذا فهى خدمة غير قابلة للتخزين لأنها خدمة آنية تنتج وقت الحاجة وتتقلب بدرجة كبيرة من فترة إلى أخرى (عميرة، 1992).

إن البنوك التجارية لا تقدم قروضا إلى عملائها من ودائع تحوزها، بل تقدم قروضا من ودائع ليس لها وجود لديها (رمضان وجودة، 2006)، إن السمة الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على توليد الإئتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود الورقية نقودا دفترية (إئتمانية)، أي أنها تقوم بـ (توليد النقود) Money Creation. إن آلية توليد النقود تأتي من أن كل بنك تجاري عند قبولة للودائع، يحتفظ بجزء منها في شكل أرصدة تنقسم إلى:

1 – أرصدة قانونية: تتمثل الأرصدة القانونية في المبالغ التي يتحتم على البنوك التجارية الإحتفاظ بها وفقا لهيكل نسب الإحتياطي النقدي الإلزامي الذي يفرضه البنك المركزي الأردني على البنوك، وهذا له هدفان يتمثل في مقابلة عمليات السحب أو تأمين المركز المالي للبنك، وفي تحديد حجم توظيفات البنك.

2 – أرصدة فائضة: بعد احتفاظ البنوك التجارية بالأرصدة المشار إليها، تقوم هذه البنوك بتوظيف الأرصدة المتبقية في قروض وإستثمارات مختلفة (رمضان وجودة، 2006)

تعتمد عملية توليد النقود على رغبة البنك في عدم الإحتفاظ بالفائض من النقود عن الإحتياطيات القانونية، ومن الطبيعي أن تحتفظ البنوك باحتياطيات اختيارية لمواجهة الطواريء، أو لأغراض

مختلفة بغض النظر عن الحالة الإقتصادية، ومن جهة أخرى فإن الفائض لا يُقرض، حيث تفضل البنوك في بعض الأحيان الاستثمار في مجالات وأدوات مختلفة غير الإقراض، فعندما تأكدت إدارة البنوك أنه من النادر أن يقوم كل المودعين بطلب ودائعهم في الوقت نفسه، ولدت فكرة الإحتياطي الجزئي، وبالتجربة والممارسة حصلت الثقة بقدرة البنك على رد الودائع عند الطلب، طالما احتفظت هذه المصارف بالاحتياطيات المناسبة، وبحيث أصبح بإمكان البنوك تقديم القروض لمن هم في حاجة إليها مقابل فوائد محددة وبضمانات كافية (عبد الله والطراد، 2011).

11.3 وظائف البنوك التجارية

جاء في المادة الثانية / فقرة أ من قانون رقم (28) لسنة 2000 قانون البنوك، تعريف الأعمال المصرفية "قبول الودائع من الجمهور واستخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنح الإئتمان وأيه أعمال أخرى يقرر البنك المركزي اعتبارها أعمالا مصرفية بموجب أوامر يصدرها لهذه الغاية"، ومن هنا فإن أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها البنوك التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين (أصحاب الودائع) والمقترضين (المستفيدين من التسهيلات البنكية)، حيث تقوم البنوك بتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الإقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدولة الإئتمانية.

ووفقا لنظرية ماكينون – شو أن المرونة والفاعلية في النظام المالي أمر بالغ الأهمية لنمو وتطور إقتصاد السوق، لذا فإن البنوك التجارية يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في النمو الإقتصادي إذا ما وفرت لها الحكومة جو المنافسة والحرية (عبد الخالق، 2010). ولغايات دراسة الميزة التفاضلية بين البنوك التجارية الأردنية، سيتم تقسيم منتجات البنك إلى نوعين

1.11.3 المنتجات المالية

وهى المنتجات التقليدية للبنك، والتي تدر دخلا عليه نظير منح قروض وتسهيلات بنكية (الإئتمان)، وقد جرى تبيان ذلك في هذا الفصل، وسيتم قياس ذلك من خلال المؤشر الآتي:

المنتجات المالية = القروض / الودائع (رمضان وجودة، 2006).

2.11.3 المنتجات الاستثمارية

وهى الخدمات التي يقدمها البنك إلى عملائه، والتي تدر دخلا عليه من غير الفوائد كعمولات والخدمات البنكية الأخرى، ومصاريف يتحملها العميل نظير تقديم البنك لهذه الخدمة

المنتجات الاستثمارية = الإستثمارات / الودائع (رمضان وجودة، 2006).

الفصل الرابع: الأداء.

1.4 الأداء المالي Financial Performance

تعد الميزة النسبية والميزة التفاضلية من الأولويات المهمة في مجال البنوك، وأن قياس كفاءة التكلفة، وتميز منتجات البنك، له علاقة وثيقة في تحسين الأداء المالي، الذي يعد المرآة العاكسة للوضع المالي للبنك بشكل عام، وربحية وسيولة البنك بشكل خاص، وهذا ما يؤكد أهمية الأداء المالي للبنك.

وقد اهتمت العديد من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية بعملية تقييم الأداء المالي لما يتمتع به من أهمية في غالبية الإقتصاديات، ويعد تقييم الأداء المالي أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقق أهداف المنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها، ولهذا يوفر الأساس في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها (أبو خريص، 2010).

وينبغي ألا ينظر إلى تقييم الأداء على أنه عملية مستقلة، بل هو مرحلة من مراحل العملية الإدارية، تبدأ عادة بتحديد الأهداف، ثم وضع خطة أو برنامج زمني لتحقيق الأهداف، ثم وضع تنظيم شامل للمشروع لتنفيذ الخطة الموضوعة، وتأتي بعد ذلك عملية الرقابة ومتابعة تنفيذ الخطة التي تقودنا في النهاية إلى المرحلة الأخيرة من مراحل العملية الإدارية وهى تقييم الأداء (الصمادي، 2000).

2.4 مفهوم الأداء المالي Financial Performance Concept

يمثل الأداء بالنسبة للشركات مفهوما جوهريا مهما، فهو المرآة العاكسة لأنشطة الشركة وإنجازاتها، إذ يشار إليه بأنه انعكاس لقدرة وقابلية الشركة على تحقيق أهدافها (السيد، 2009)، كما عرفه (Wright at al., 1999) بأنه تلك النتائج المرغوب فيها والتي تسعى الشركة إلى تحقيقها، ويعرفه (الحسيني، 2000) بأنه انعكاس لكيفية استخدام الشركة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها متمكنة من تحقيق أهدافها.

في حين يعرف (Miller and Dess, 1996) الأداء المالي بأنه تعبير عن نشاطات إدارة الأعمال باستخدام مقاييس مالية معينة، وأنه الأداة الرئيسة الداعمة لجميع أنشطة الشركة المختلفة. كما

يعرف الأداء المالي على أنه قياس لمدى إنجاز الأهداف من خلال استخدام المقاييس المالية (السيد، 2009).

3.4 أهمية تقييم الأداء في البنوك التجارية

تظهر أهمية الأداء المالي للشركة عادة، من خلال ما يحتاجه المديرون من قياس الأداء لبيان كيف هو الأداء بمرور الوقت، والمساعدة في التنبؤ باستمرار عن الحالة المستقبلية للشركة، وإن المقاييس تستخدم باستمرار في تقييم الأداء المالي، والتنبؤ بنجاح قيادة الشركة، وتركيز رؤية المديرين على ما يحدث أو سوف يحدث (السيد، 2009)، وتتمثل أهمية تقييم الأداء في البنوك التجارية في الآتي:

1 . إن تقييم الأداء في البنوك التجارية يبين قدرتها على تنفيذ ما خطط له من أهداف، من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك التجاري واستمراره في العمل.

2 . يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو الأسوأ، ذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة إلى أخرى، وجغرافيا بالبنوك المماثلة الأخرى.

3 . يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك التجاري ضمن، إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك.

4 . يساعد تقيم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمد، وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك التجاري.

5 . يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري.

6 . يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز.

7 . يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك التجاري وفروعه، مما يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه.

8 . يكشف تقييم الأداء عن مدى إسهام البنك التجاري في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف، والتخلص من عوامل الهدر وضياع الوقت والجهد والمال.

9 . يقدم تقييم الأداء للعاملين في البنك التجاري، توضيحا لكيفية أداء مهامهم الوظيفية وتوجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

وعليه إن الأداء المالي الذي يعبر عنه بمقاييس الأداء، يجب أن يحفز المدراء والمستخدمين في مستويات الشركة كافة، على العمل نحو تحقيق الأهداف العامة للشركة (السيد، 2009).

4.4 محددات الأداء في البنوك التجارية

إن أي نشاط اقتصادي لا بد وأن يتأثر بمجموعة من العوامل (المحددات)، التي قد تؤثر عليه سلبا أو إيجابا، وكذلك تتاثر البنوك وأداؤها بمجموعة من العوامل (المحددات) يمكن توضيحها فيما يأتي:

1.4.4 العوامل الذاتية Internal Factors

ويقصد بها العوامل الداخلية الخاصة بالبنك، ومن أهم العوامل الذاتية المؤثرة على البنك

1 – الحجم: وهو انعكاس لحجم الموارد المتاحة للبنك، ويتأثر الحجم بطبيعة النشاط الإقتصادي الذي يعمل به البنك، والبنوك كبيرة الحجم لا تتأثر كثيرا بفرد أو مجموعة الأفراد العاملين فيها أو من خارجها، لذلك فإن تغيير الإدارة العليا للبنك لن يكون له تأثير كبير على أدائها مقارنة، بالبنوك صغيرة الحجم، كذلك فإن البنوك كبيرة الحجم تستطيع أن تحقق إنتاجية ونسب ربحية أعلى، أي توجد علاقة إيجابية بين حجم البنك وربحيته خاصة وأن البنوك الكبيرة تمتلك استقرارا أكبر يزيد من قدرتها على البقاء.

2 – التكنولوجيا: حيث ترتبط قدرة البنك على زيادة انتاجيته، بمدى اعتماد البنك على التكنولوجيا الحديثة في إدارة البنك، حيث كلما ارتفع معدل استخدام التكنولوجيا في عمليات البنك، كلما تطلب ذلك استثمارا أكبر لرأس المال في البنك، وكلما ازدادت الكفاءة في تحويل المدخلات إلى مخرجات، وهذا بدوره سيقلل من الكلف ويزيد من الربحية (الحسيني والدوري، 2005).

2.4.4 العوامل الخارجية External Factor

يتأثر أداء البنك بمجموعة من العوامل الخارجية والتي هى خارج نطاق سيطرته ومن هذه العوامل:

1 – التشريعات المنظمة لعمل البنوك، خاصة فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية، ومن ضمنها نسب السيولة القانونية والتحكم في السقوف الائتمانية وأسعار الفائدة المدينة والدائنة.

2 – الأحوال الاقتصادية، وتتمل في الأحوال التي يمر بها الاقتصاد في الدولة بشكل عام، وما يصاحب ذلك من التأثير على ربحية البنك وذلك من خلال:

أ – ارتفاع معدلات التضخم، وأثر ذلك على ارتفاع الفوائد على الودائع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الفوائد على القروض.

ب – الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتأثر الأداء المالي للبنك بالوضع الاقتصادي العام للدولة، حيث أنه من المتوقع أن يحسن الأداء عند وجود معدلات نمو اقتصادي.

ج – المنافسة بين البنوك التجارية من جهة، والمؤسسات المالية من جهة اخرى، حيث أصبحت بعض المؤسسات المالية تقدم خدمات كانت سابقا حكرا على البنوك، إما لعدم قدرة المؤسسات المالية على تقديم هذه الخدمات في السابق لضعف أو محدودية الموارد، أو لتغير التشريعات التي سمحت للمؤسسات المالية القيام ببعض أعمال البنوك التجارية (الحسيني والدوري، 2005).

5.4 جوانب تقييم أداء البنوك التجارية

من الجوانب الرئيسة في تقييم أداء البنوك التجارية جانب الوساطة المالي، وذلك عن طريق تقييم أداء البنك في تجميع الأموال أو الموارد، وذلك من خلال قياس مدى قيام البنك بدعم موارده الذاتية، وقياس مدى مساهمة البنك في جذب ودائع الأفراد ومدخراتهم، و قياس مدى نشاط البنك في نشر الوعي الإدخاري واجتذاب عملاء جدد.

ومن جانب آخر تقييم سياسة استخدام البنك التجاري لأمواله وتتحدد في مدى مساهمة البنك في تمويل المشاريع، وقياس مدى كفاءة البنك في استخدام موارده. (اللوزي وآخرون، 1997).

6.4 أساليب تحليل الأداء

تحدثت الأدبيات المحاسبية والاقتصادية والمالية، عن ثلاثة أساليب لتحليل الأداء في منشآت الأعمال عموما، وقطاع البنوك على وجهة الخصوص، وهذه الأساليب هى، (1) التحليل الأساسي Fundamental Analysis، (2) التحليل الفني Technical Analysis، (3) التحليل المالي Financial Analysis.

1.6.4 التحليل الأساسي Fundamental Analysis

إن طريقة عمل المحلل الأساسي تشمل تحليل البيانات المالية للشركة ومنافسيها والحالة الاقتصادية والتشريعات الحكومية التي ربما تؤثر على البنك، بالإضافة إلى عوامل أخرى ربما تؤثر على القيمة المستقبلية لأسهم البنك، ولإجراء التحليل الأساسي يتم الإستناد إلى مرحلتين أولهما التحليل من أعلى إلى أسفل، التحليل الكلي فالجزئي Top-Down of Macro-Micro Analysis، الذي يستخدم عادة إذا لم يكن هناك سهم معين في ذهن المحليين الماليين حيث يبحثون عادة عن أفضل سهم (أداء) للإستثمار فيه، وثانيهما التحليل من أسفل إلى أعلى أو مدخل التحليل الجزئي فالكلي Bottom-Up or Micro-Macro Analysis Approach، حيث يبدا المحلل بتحليل سهم بنك معين، ثم تحليل قطاع البنوك ككل ثم الظروف الاقتصادية العامة (لطفي، 2005).

ومن الأفضل لمحللي الاستثمار اتباع المنهجين في آن واحد، باعتبارهما مكملين لبعضهما لاسيما في حالة الصفقات الاستثمارية الضخمة Block Trading، ويرتكز التحليل على ثلاثة مداخل هى: (1) التحليل الاقتصادي Economic Analysis، و(2) تحليل الصناعة (القطاع) Industry Analysis، و(3) تحليل الشركة (البنك) Company Analysis (لطفي، 2005).

1.1.6.4 التحليل الاقتصادي Economic Analysis

يهدف إلى تحليل الظروف الاقتصادية العامة ومتغيرات الاقتصاد الكلي، للتنبؤ بالحالة الاقتصادية هل ستكون رواجا أو كسادا؟، وتأثير ذلك على الاستثمار في سوق الأوراق المالية. وينصب ذلك التحليل على جميع قطاعات النشاط الاقتصادي للتعرف على القطاعات والصناعات الواعدة، التي يمكن التركيز عليها بهدف اختيار البنك المتميز داخل قطاع البنوك (لطفي، 2005).

2.1.6.4 تحليل الصناعة (القطاع) Industry Analysis

يهدف ذلك التحليل إلى فتح الطريق أمام المحلل لكي يختار صناعات واعدة يرتكز عليها توطئة، لإختيار الشركات المتميزة داخلها، لاستثمار جزء من أموال محفظة الأوراق المالية المزمع تكوينها من تلك الشركات (لطفي، 2005).

3.1.6.4 تحليل الشركة (البنك) Company Analysis

من خلال التحليل الاقتصادي والصناعي، يمكن لمحللي الاستثمار التعرف على الظروف الإقتصادية المتوقعة من رواج أو كساد واحتمالات حدوثها لكل صناعة على حده، مما يساعد على تقدير العائد المتوقع للصناعة وتقدير المخاطر المرتبطة بها، الأمر الذي يمكن معه اختيار صناعة أو عدة صناعات واعدة يختار من بينها شركة أو شركات واعدة، يتم تحليلها للوصول إلى القيمة الحقيقية Intrinsic Value لأوراقها المالية لمقارنتها بالقيمة السوقية لها، واتخاذ قرار الاستثمار الرشيد (لطفي، 2005).

2.6.4 التحليل الفني

هو دراسة حركة السهم من حيث السعر وحجم التعاملات باستخدام الرسومات البيانية، بغرض توقع الاتجاه المستقبلي للأسعار، وتعتمد الفلسفة التي يستند عليها التحليل الفني على ثلاثة أركان رئيسة هى: (1) حركة السوق التي تحتوي على كافة المتغيرات، (2) إن الأسعار تتحرك في اتجاهات، (3) التاريخ يكرر نفسه (لطفي، 2005).

1.2.6.4 حركة السوق تحتوي على كافة المتغيرات

إن المحلل الفني يعلم أن أي عامل من العوامل التي من الممكن أن تؤثر في سعر السهم، سواء أكان عاملا إقتصاديا أم سياسيا أو نفسيا أو غير ذلك، فهو منعكس على سعر السهم، وبالتالي فدراسة حركة الأسعار هى هدف المحلل الأول، والتي منها يستطيع أن يتوقع الاتجاه المستقبلي للأسعار، فحركة السعر تعكس حالة العرض والطلب، والتي تشكل أساس اتجاه السوق، فاذا كان الطلب أكثر من العرض فهذا يعبر عن وضع صحي من الناحية الإقتصادية، وبالتالي ارتفاع للسعر والعكس صحيح، فالمحلل الفني يهتم بدراسة السعر فقط، حيث إن هذا السعر يعكس جميع المتغيرات فهو لا يهتم بالأسباب التي أدت إلى تحرك الأسعار، إنما اهتمامه الأساسي هو معرفة الاتجاه المستقبلي للسعر ويتم اتخاذ قرار المتاجرة أو الاستثمار مع هذا الاتجاه المتوقع (لطفي، 2005).

2.2.6.4 الأسعار تتحرك في اتجاهات

فمما لا شك فيه أنه في كل أسواق العالم سواء أسواق أسهم / سندات / عملات، يتم التحرك في اتجاه صعودي Upturned، أو هبوطي Downtrend، أو توازن Sideway. فهدف المحلل الفني هو تحديد الاتجاه الذي يتجه إليه سعر السهم في مراحله الأولى واتخاذ قرار المتاجرة أو الإستثمار في هذا الاتجاه، بمعنى إذا كان الاتجاه سيبدأ في الصعود فهدف المحلل هنا يكون هو الشراء والعكس صحيح (لطفي، 2005).

3.2.6.4 التاريخ يكرر نفسه

بصفة عامة يتم بناء توقع المستقبل على أساس معرفة المحلل بالماضي، وذلك سواء أكان تحليلا فنيا أم أساسيا. ففي التحليل الأساسي يجب دراسة ميزانية الشركة عن سنوات سابقة، وتحديد مدى تطور الأرباح والكفاءة الإنتاجية والبيعية، قبل أن يتم البدء في بناء توقعات النمو المستقبلية.

أما بالنسبة للتحليل الفني فإن تحليل حركة الأسعار يمثل تحليلا لحالة العرض والطلب وتحليلا للحالة النفسية للسوق، فهناك أشكال بيانية محددة Charts Patterns توضح حالة الأسعار، مما يعني حالة معينة للسوق، وهى في نفس الوقت تعكس اتجاه الأسعار المستقبلي (لطفي، 2005).

3.6.4 التحليل المالي

يقصد بالتحليل المالي قيام المنشأة بالبحث والتحري التفصيلي عن المعلومات، التي تفصح عن مضمون العلاقات التي تربط بين البنود في قائمتي الميزانية العمومية والدخل، وتفسير أسباب نشوء هذه العلاقات، ومن أكثر الأدوات المستخدمة في هذا المجال النسب المالية Financial Ratio، وتقتضي الطبيعة الخاصة باستخدام النسب المالية في التحليل، توضيح موقف المنشأة من عملياتها التي قامت بها خلال الفترة الماضية، إن غاية المستثمر من تحليل البيانات المالية المتاحة لديه هى التنبؤ بما سيكون عليه الوضع المالي في المستقبل، ومن وجهة نظر المدير المالي يفيده التحليل المالي في توقع الظروف المستقبلية لكي يصبح بإمكانه التخطيط للنشاطات التي من شأنها التأثير على مستوى الأداء العام للشركة، وبالتالي مساعدته على اتخاذ القرارات المالية التي تقوده إلى تحقيق هدفه المالي (عباس، 2008).

7.4 التوجهات الحديثة لقياس الأداء المالي

تسعى أغلب الشركات في العالم إلى استخدام وسائل وأدوات قياس الأداء المالي، في تحديد مدى إنجاز الأهداف المحددة فضلا عن الاستخدام الأمثل للموارد، وتأكيد تنفيذ الخطط الحالية أو تغييرها، من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة (السيد، 2009)، وبهذا فإن القدرة على تحقيق الإيرادات من الأمور التي توليها الإدارة في البنوك أهمية خاصة، لأن الإيرادات ومن ثم الأرباح تنعكس ضمن معايير الأداء المختلفة (المحاسبية والاقتصادية والسوقية)، ومن ثم تستخدم من قبل المالكين والمستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين، للحكم على نجاح الإدارة وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق معدلات أداء مرتفعة، من أجل الاستمرار والنمو. ومن المؤشرات قياس الأداء المالي.

1.7.4 مقياس توبن Tobin's Q

وهو من المقاييس المستندة على السوق في تقدير الأداء وقيمتة، حيث قدم العالم (Tobin) الفكرة لنموذج (Tobin's Q) كمقياس للتنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار الرأسمالي، سواء أكان باتجاه الزيادة أم النقصان، وتمثل نسبة المقارنة بين القيمة السوقية لأصول المنشأة على القيمة الإستبدالية لها، وقد سميت نسبة توبن (Tobin's Q) على اسم صاحب النظرية James Tobin، وقد أوضح العالم Tobin أن اختيار الحرف (Q) كان بشكل عشوائي ولا يرتبط بأي مدلول، وأن هذه النسبة من الممكن استخدامها في العديد من المجالات منها، تحديد قيمة الشركة والتنبؤ بالاستثمار الرأسمالي المستقبلي، ومقياس لفرص النمو المستقبلي للشركة (الكور، 2007).

2.7.4 القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added (EVA)

تركز المقاييس الاقتصادية في تقييم الأداء على مقدار الإضافة في قيمة الاستثمارات، وهى أكثر اتفاقا مع الأهداف الإستراتيجية إذا ما تم تحديدها على أنها تعظيم القيمة السوقية للشركة، والقيمة الاقتصادية المضافة، تأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال لجميع مصادر التمويل وهى تدرس مقدار العائد المتحقق، بناء على ما تمت إضافته من قيمة إلى الشركة، وتقوم القيمة الاقتصادية المضافة على أساس خصم صافي الربح التشغيلي المعدل للشركة بمقدار رأس المال المستخدم فيها، ويقصد بالمعدل إزالة التأثيرات المحاسبية التي لها تاثير إيجابي أو سلبي على الرقم المحاسبي لصافي الربح التشغيلي بعد الضرائب، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية:

القيمة الإقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة – كلفة رأس المال. (Koch and Scott, 2002).

3.7.4 مخطط دو بونت Du Pont Analysis

يقوم هذا التحليل بتجزئة العائد على الأموال الخاصة إلى مكونات تستطيع من خلالها الإدارة التركيز على مناطق الضعف التي أدت مثلا إلى عائد منخفض.

صافي الربح بعد الضريبة		صافي الربح		صافي المبيعات		متوسط الأصول
----------------------	=	--------------	X	-------------	X	----------------------
متوسط الأموال الخاصة		صافي المبيعات		متوسط الأصول		متوسط الأموال الخاصة
		↓		↓		↓
		هامش الربح		معدل دوران الأصول		مضاعف رأس المال

ومن ثم يقوم تحليل Du Pont Analysis بتحليل مساهمة كل جزء من الأصول في العائد على الأموال الخاصة، وتستخدم معادلة دي بونت Du Pont System of Financial Analysis في بيان أسباب الارتفاع أو الانخفاض في العائد على الأصول، حيث ترتبط بين نسبتي العائد على المبيعات ومعدل دوران الأصول في طريقتها لتحليل أكبر قدر من بنود قائمتي الدخل والميزانية، لمعرفة أوجه القصور لمحاولة تلافيها مستقبلا، أو أوجه التفوق لمحاولة تعزيزها (الشبيري و الطالب، 2012).

4.7.4 نموذج CAMELS

هذا النموذج مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يصنف المنظمون الفدراليون البنوك حسب نظام ترتيب موحد للمؤسسات المالية، يشتمل على ستة أنواع من المؤشرات وهى كفاية رأس المال Acpital Adequacy، جودة الأصول Asset Quality، الإدارة Management، الربحية Profitability، السيولة Liquidity، الحساسية لمخاطر السوق Sensitve to Market

Risk، ويشار إليها اختصارا حسب ترتيبها بالـ CAMELS، ويعتير نموذج CAMELS من أهم النماذج المتبعة من قبل السلطات الرقابية لقياس أداء البنوك، كما أنه مؤشر للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك، ومعرفة درجة تصنيفة، وهو احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، ويعتمد عليه في القرارات الرقابية، لأنه يعكس الواقع الحقيقي لوضع البنك (Der Ploeg and Van, 2010).

5.7.4 بطاقة العلامات المتوازن (Balanced Score Card (BSC

جاءت فكرة بناء نظام متكامل لقياس وتقويم كفاءة الأداء من قبل Kaplan وNorton في عام 1991، بعد إجراء مشروع بحث على 12 شركة كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، بخصوص تحديد متطلبات المديرين لمقاييس كفاءة الأداء وكانت النتيجة بطاقات العلامات المتوازنة BSC (السيد، 2009)، حيث عرفها Kaplan وNorton بأنها عبارة عن سلاسل متتابعة من الأهداف والمقاييس يعتمد بعضها على الآخر ويسانده، ويترابط معه في ضوء الأسباب وما يتبعها من أفعال وإجراءات. وترتكز بطاقات علامات المتوازن على المنظور المالي، ومنظور العملاء، ومنظور العمليات الداخلية، ومنظور التعلم والنمو (الشبيري والطالب، 2012).

8.4 مجالات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

1.8.4 الربحية

يسعى البنك إلى تحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة أي لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى، والتي تتعرض إلى نفس الدرجة من المخاطر، وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطيات إجبارية واختيارية، ومخصصات متنوعة، وأرباح غير معدة للتوزيع (رمضان وجودة، 2006). في حين يرى البعض أن البنوك مؤسسات في خدمة الاقتصاد القومي، وبالتالي يجب أن لا تحقق أرباحا، بينما يرى فريق ثالث ضرورة أن يهدف البنك إلى تحقيق أرباح على أساس أن للربح وظائف اقتصادية (اللوزي وآخرون، 1997).

1.1.8.3 مفهوم الربحية

هى النتيجة النهائية لعدد من السياسات والقرارات التي اتخذها المدير المالي، (عباس، 2008)، ومن المتعارف عليه أن الأرباح هي الفرق ما بين الإيرادات الإجمالية والتكاليف الإجمالية، ولذا

فعلى البنك التجاري العمل على زيادة استثماره في الأصول المدرة للدخل من ناحية، وتخفيض النفقات من ناحية أخرى لكي يزيد من أرباحه (الساعدي، 2009)، في حين يعرفها (رمضان وجودة، 2006) بزيادة ثروة المالكين للمشروع (البنك)، حيث إن لتعظيم الربحية ضمانا لاستمرار وبقاء ونمو وتوسع في حجم عمل البنك (الشبيري و الطالب، 2012).

2.1.8.4 الوظائف الاقتصادية للأرباح

إن الأرباح ضرورية لمقابلة الأخطار التي يتعرض إليها البنك حتى يستمر في عمله، فمن المخاطر التي تتعرض إليها البنوك التجارية، المخاطر الائتمانية Credit Risk، التي تنشأ نتيجة عدم قدرة أو رغبة المقترض في سداد كل أو جزء من أصل القرض أو الفائدة.

وأيضا المخاطر السوقية Market Risk وهى المخاطر التي تؤثر على أصول وإلتزامات البنك نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية والسياسية، أي تغير المناخ الإقتصادي والسياسة العام للدولة

ومخاطر السيولة Liquidity Risk وهى عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليه عند استحقاقها أو سدادها بكلفة أعلى، وهي بالعادة ترتبط بالأجل القصير

بالإضافة إلى المخاطر القانونية ومخاطر السمعة Legal and Reputation Risk والتي من الصعب قياسها فهى ناتجة عن العقود غير القابلة للتنفيذ او الإدعاءات غير القابلة للتنفيذ أو الأحكام العكسية وتاثيرها السلبي على الربحية والعملية التشغيلية، أو الوصول إلى للإفلاس. في حين ان مخاطر السمعة تعني تلك المخاطر التي تنشأ عن الإعلانات السلبية والدعايات السلبية سواء أكانت صحيحية أم غير صحيحة والتي تؤثر بالدرجة الأولى على ولاء عملاء وربحية البنك ولأن هذا النوع من المخاطر غير متوقعة، أو من الصعب توقعها فأيضا من الصعب قياسها.

بالإضافة أيضا إلى المخاطر التشغيلية Operation Risk حيث تعرفها لجنة بازل على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو الفاشلة والأنظمة والعنصر البشري أو نتيجة أحداث خارجية.

ومخاطر رأس المال Capital Risk وهى المخاطر الناتجة عن عدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة

مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk، تحدث عندما تكون المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة أكبر من الموجودات الحساسة لسعر الفائدة، أو إذا كانت الموجودات الحساسة لسعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (رمضان وجودة، 2006) (عبد الله والطراد، 2012) (عقل، 2005)

كما تعتبر الأرباح وسيلة لتنمية رأس المال، فالأرباح ضرورية للبنك لأنها تعتبر بمثابة مصدر تمويلي ذاتي تفيد في زيادة رأس المال وتشجيع رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم البنك عندما يقرر البنك زيادة رأس المال، كما أنه ينمي ثقة المساهم في البنك ودليل على نجاح الإدارة (اللوزي وآخرون، 1997).

3.1.8.4 نسب الربحية

وهى مجموعة من النسب التي تقيس الربحية للبنك، ويمكن قياس ربحية البنك وفق المقاييس الآتية:

1 - معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA)

وتسمى أيضا العائد على الاستثمار، وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من خلال استخدامه الأصول المتاحة، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل وتحتسب كما يلي:

العائد على الأصول = الأرباح الصافية (بعد الضرائب) / إجمالي الأصول (عباس، 2008)

2 - معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE)

ويسمى العائد على القيمة الصافية (رمضان وجودة، 2006)، وتقيس هذه النسبة، العائد المتحقق من استثمار المالكين في البنك، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل بالنسبة للمالكين، تحتسب كما يلي

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح (بعد الضرائب) / حقوق الملكية (عباس، 2008).

2.8.4 السيولة

يمكن تعريف السيولة على "أنها قدرة البنك على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب، بمعنى أن العميل يستطيع ان يسحب نقدا باستخدام ودائعه لدى البنك في أي وقت يرغب. والسيولة لا تقتصر على قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته والدفع نقدا عند الطلب لتغطية ما يطلبه المودعون

من مسحوبات، بل يجب ألا يترتب على عملية تحويل الأصل إلى نقد حاضر تحمل البنك نفقات أو تعرضه إلى خسائر" (عبد الله والطراد، 2011).

وهنا فرق جوهري بين سيولة البنك الفرد وسيولة الجهاز البنكي ككل، فالبنك الفرد إذا احتاج إلى رصيد نقدي إضافي لمقابلة طلبات مودعيه فإنه يستطيع أن يلجأ إلى البنوك الأخرى، أو إلى البنك المركزي (كملاذ أخير) ليعيد حسم بعض أوراقة أو ليقترض بضمانها، ويستطيع أن يلجأ إلى استعمال خط الدفاع الثاني أو الاحتياطي الثانوي Secondary Reserve، الذي يتمثل في استدعاء قروضه القصيرة الأجل Call Loans، أو بيع جزء من أصوله شديدة السيولة Near Money، حيث يستطيع أن يحصل على نقد بسرعة وبدون خسارة، وهكذا فالبنك الفرد يستطيع أن يحصل على نقد إضافي عن طريق احتفاظه بمجموعة من الأصول سريعة البيع وبمعاونة البنوك الأخرى له (رمضان وجودة، 2006).

أما بالنسبة لسيولة الجهاز البنكي، فتختلف عن سيولة البنك الفرد ويظهر هذا في أوقات الأزمات النقدية، فلو حدث أن احتاجت جميع البنوك أو غالبيتها إلى نقد حاضر، فيترتب على ذلك أمران، الأول عدم استطاعة أي من هذه البنوك الاعتماد على الآخر، حيث إن كلا منها يكون في حاجة إلى نقد، والثاني إنه في حالة عرض جميع البنوك أو أغلبها لأصولها بكميات كبيرة في وقت واحد، فإن القيمة السوقية لهذه الأصول سوف تنخفض انخفاضا كبيرا، وهذا يعني انه إذا كانت أصول البنك الفرد تتمتع بقدر كبير من السيولة، فأصول الجهاز البنكي تصبح غير سائلة، إذا غدت مشكلة السيولة مشكلة عامة.

ففي أوقات الأزمات النقدية، تتزعزع الثقة في البنوك، ويتخذ معظمها مركز البائع لكميات كبيرة من أصولها، فتترتب على هذا البنك حركة انكماشية في أسعار هذه الأصول وتكون النتيجة أن تعجز البنوك عن بيع ما ترغب في بيعه من أوراقها لأن المشترين يسودهم الاعتقاد بأن أسعار هذه الأوراق سوف تنخفض أكثر في المستقبل، إضافة إلى ذلك أنه في حالة الإستدعاء الجماعي للقروض القصيرة الأجل Call Loans، يسحب المقترضون شيكات على ودائعهم لدى بعض البنوك، كي يسددوا القروض المستدعاة، فتكون النتيجة عبارة عن تقلص في الحجم الكلي للودائع في البنوك، أو إعادة توزيع النقد بين البنوك، دون الحصول على أرصدة نقدية إضافية من التداول (رمضان وجودة، 2006).

1.2.8.4 أهم المؤشرات المالية في تقييم السيولة

بدأت البنوك بالإهتمام بإدارة الموجودات، حيث إن إدارة السيولة والاهتمام بها، ينبغي النظر إلى مكوناتها والتي تتكون من:

1.1.2.8.4 السيولة الحاضرة Quick Liquidity

ومايطلق عليها الاحتياطيات الأولية Primary Reserve، وهى عبارة عن نقدية جاهزة، تحتفظ بها البنوك، حيث بإمكانها استخدامها متى شاءت، ودون عناء أو خسائر تذكر، وهذه الموجودات لا تحقق أية عوائد للبنك، وتشمل النقدية بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية، وهى الأموال الموجودة نقدا في خزائن البنك، وكذلك الأرصدة والودائع لدى البنوك التجارية الأخرى وهى أرصدة وودائع قصيرة الأجل يحتفظ بها البنك لدى البنوك الأخرى، إضافة إلى أرصدة لدى البنك المركزي وهذا يختلف عن الاحتياطي القانوني المفروض على البنوك التجارية الأردنية، كذلك تتضمن السيولة الحاضرة الشيكات تحت التحصيل وهى المقدمة من عملاء البنك لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حساب العملاء، وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة وفقا لخبرة البنك السابقة (اللوزي وآخرون، 1997).

إن هذه الإحتياطيات، تعتبر عاملا واقيا لسيولة البنك، والمحافظة على سلامة المركز المالي والتنافسي له، من خلال إيفائه بالتزاماته دون تاخير. كما إنها تعزز من ثقة عملاء البنك، مع العلم أن زيادة هذه الاحتياطيات على الحد المقرر سوف تؤدي بالضرورة إلى تقليل حجم الإئتمان الممنوح، وبلا نتيجة على ربحية البنك، وأن الإدارة الحكيمة للبنك تستطيع من خلال خبرتها وتجاربها أن تضع سياسة متوازنة ما بين السيولة، وبين تحقيق هدف الربحية (الشمري، 2009).

2.1.2.8.4 السيولة شبة النقدية Semi Cash Liquidity

أو ما يطلق عليه الاحتياطيات الثانوية Secondary Reserve، وهى الأصول التي يمكن تصفيتها، أي بيعها خلال فترة قصيرة، أو رهنها، ومنها أذونات الخزينة، والكمبيالات المخصومة، والأوراق المالية من أسهم وسندات، أو الإستثمارات قصيرة الأجل، لذا فهى تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهى تتمثل في قصر أجل استحقاقها، وإمكانية التصرف السريع، سواء بالبيع أو الرهن، وكلما كانت هذه الأصول حكومية أو مضمونة من الحكومة، كلما كانت أسهل في التصرف فيها (اللوزي وآخرون، 1997).

2.2.8.4 سيولة الائتمان وقابليته للتداول

يجب عدم الخلط بين السيولة والقابلية للتداول، فسيولة أي سند أو كمبياله، تعني قابليتها للتحويل إلى نقود في الميعاد المحدد، لذلك حسب السير الطبيعي للأمور، وكلما ازداد هذا التحويل سرعة، كلما ازدات سيولة الورقة، بينما تعني قابلية الورق للتداول شيئا آخر، وهو إمكانية حصول البنك على القيمة التي أقرضها البنك للمتعامل قبل تاريخ استحقاق الورقة، وذلك باللجوء إلى وسائل استثنائية، مثل تحويل الإئتمان إلى بنك آخر، عن طريق حسم الورقة، والكمبيالة كورقة تجارية تمتاز بالسيولة وبقابلية التداول معا، فهى سائلة بمعنى أن قيمة الكمبيالة سوف تدفع في موعد استحقاقها، حسب السير الطبيعي للأمور، وهى قابلة للتداول لأن في استطاعة البنك أن يحصل على المبلغ الذي أقرضه قبل تاريخ استحقاقها، وذلك بإعادة حسمها لدى البنك المركزي أو لدى البنوك التجارية الأخرى (رمضان وجودة، 2006).

3.2.8.4 نسب السيولة Liquidity Ratio

تعتبر هذه النسب من أهم المؤشرات المالية لتقييم السيولة النقدية، وتشمل على أربع نسب رئيسة

1.3.2.8.4 نسبة الرصيد النقدي

وهى تمثل أو تشير إلى العلاقة بين موارد البنك النقدية، وصافي الإلتزامات المالية، ويمكن تحسين هذه النسبة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية، أوإيداعات جديدة من المؤسسات والأفراد، أوسداد قروض سبق أن اقرضها البنك لعملائه، كما يمكن عن طريق زيادة رأس مال البنك. مع العلم أنه كلما زادت هذه النسبة ستؤدي بالنتيجة إلى قيام البنك بزيادة منح التسهيلات الإئتمانية لعملائه، وزيادة القدرة على توليد المزيد من حسابات الودائع وبالعكس، ويمكن حساب هذه النسبة عن طريق المعادلة الآتية:

نقد في الصندوق + أرصدة لدى البنك المركزي + أرصدة سائلة أخرى / إجمالي الودائع

2.3.2.8.4 نسبة الاحتياطي القانوني

وعادة تحتفظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي وبدون فائدة، وتحدد هذه الأرصدة التشريعات البنكية المعمول بها، وقد يمنع البنك المركزي البنك الذي قد عجز عن إيداع أو الإحتفاظ بنسبة الإحتياطي القانوني لدى البنك المركزي، من منح أي قرض جديد حتى يتم استكمال النقص،

بالإضافة إلى غرامة مالية. وقد تحتسب نسبة الإحتياطي القانوني، الذي لا بد أن يحتفظ البنك برصيد له لدى البنك المركزي بالمعادلة الآتية:

نسبة الإحتياطي القانوني =

[(الإحتياطي النقدي الإلزامي لدى البنك المركزي)/(إجمالي الودائع + شيكات وحوالات وخطابات دورية مستحقة الدفع + الأرصدة المستحقة للبنوك الأخرى + مبالغ مقترضة من البنك المركزي)]100X

وقد تحتسب نسبة الإحتياطي القانوني على الشكل التالي

نسبة الاحتياطي القانوني =

(النقدية بخزائن البنك + الأرصدة لدى البنك المركزي) / إجمالي الودائع

3.3.2.8.4 نسبة السيولة العامة

وتدل على مقدرة البنوك على استرداد القروض والسلف لدى العملاء، وفقا لتواريخ استحقاقها، بدون خسارة في القيمة، والتواؤم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة. لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القروض من نسبة السيولة العامة، ويتم ذلك من دراسة التعامل السابق مع العملاء، ومراقبة عملية السحب والإيداع، للتعرف على اسلوب استخدام القرض وإمكانية السداد، وهل استخدم في المجال الذي اقترض لأجله، ومتابعة مركز العميل بصفة دورية، ليتسنى تقييم سياسة منح الإئتمان وتعديلها إذا اقتضت الضرورة ذلك (اللوزي وآخرون، 1997)، (الشمري، 2009).

4.3.2.8.4 نسبة السيولة القانونية

وهى نسبة قانونية يراقبها البنك المركزي وقد تكون عدة مرات في الشهر وتحتسب كالتالي

نسبة السيولة القانونية =

(نقد لدى البنك + أرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى + أوراق تجارية + أذونات الخزينة + شيكات برسم التحصيل) / (إجمالي الودائع + مبالغ مقترضة من البنك المركزي + مستحقاة للبنوك الأخرى + شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة للدفع)

3.8.4 المواءمة بين السيولة والربحية

إن كفاءة إدارة البنك تكمن في إيجاد التوازن والتوافق بين غايتها في تحقيق الربحية والقيود المفروضة عليها بالإحتفاظ بالسيولة اللازمة، فالبنك يستطيع أن يحقق أقصى درجة سيولة لو احتفظ بموارده بصورة نقدية إلا أنه سوف يترك اثرا على الربحية، حيث لا تتولد عن النقدية المحتفظ بها أية عوائد، كذلك يمكن للبنك أن يوجه أمواله إلى الإستثمارات التي تدر عائدا مرتفعا مما يضعف قدرته على توفير سيولة لازمة لتصريف أعماله (خالص، 2004).

4.8.4 طرق حل التعارض بين السيولة والربحية

من الطبيعي أن تفكر إدارة البنك في إدارة الأصول والخصوم من أجل تحقيق توازن أمثل بين الربحية والسيولة، وأحد هذه المداخل هو مدخل الأموال المشتركة، وفيه يتم توزيع كل مصادر الأموال على مجموعات من الاستخدامات دون ربط استحقاقات مواعيد كل الأموال واستخداماتها، كما يمكن عن طريق مدخل الأولويات جدولة الأولويات في استخدام أموال البنك لتوفير متطلبات السيولة.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه السيولة في البنك مسألة جوهرية وحساسة إلا أن الربحية أيضا أساسية، فزيادة نسبة السيولة تعني التضحية بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو أمكن توظيف الأموال المعطلة وتقليل النسبة قد يعرض البنك إلى أزمات عديدة.

ويرتبط تحقيق الربحية في البنك بتوزيع مصادر الأموال على أوجه الاستخدام المختلفة آخذين بعين الاعتبار عاملي السيولة والربحية، فكلما كان الأصل سائلا كلما قلت الربحية، فالأصل الأقل سيولة يكون عائده مرتفعا نسبيا.

لذلك يمكن القول بوجود علاقة عكسية بين الربحية والسيولة، ومسؤولية البنك هي إحداث التوازن بين هذه الإعتبارات، بحيث يقوم بتوزيع موارده على مختلف أنواع الأصول مما يتيح له تحقيق المحافظة على السيولة وأكبر قدر من الربح.

الفصل الخامس: واقع التنافسية في قطاع البنوك الأردنية.

1.5 الجهاز البنكي الأردني

يرجع وجود البنوك المرخصة في الأردن إلى عام 1925 م، حيث بدأ البنك العثماني والذي عرف باسم بنك كرندليز منذ عام 2000 م، بمزاولة أعماله في الأردن، وقد كان البنك العربي الذي تأسس عام 1930 في القدس ونقل مركزه الرئيس إلى عمان بعد أحداث عام 1948 هو أول البنوك الوطنية، تلاه تأسيس البنك الأهلي الأردني في عام 1956، وبنك القاهرة عمان في عام 1960، كما شهدت فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي دخول أربعة بنوك غير أردنية للعمل في الأردن هى البنك البريطاني للشرق الأوسط والمعروف حاليا بإسم HSBC، والبنك العقاري المصري العربي ومصرف الرافدين وبنك انترا الذي خرج من السوق الأردني في عام 1966 إثر توقف البنك الأم في بيروت عن العمل.

وحاليا أصبح لدى الأردن جهاز مصرفي متطور يأتي في قمة هرمه البنك المركزي الأردني، الذي باشر أعماله أواخر عام 1964 م، ويمارس حاليا جميع المهام والمسؤوليات التي تقوم بها عادة المصارف المركزية في الدول المتطورة. كما أن عدد المصارف المرخصة العاملة في الأردن ارتفع ليبلغ عام 2010 ستة وعشرين بنكا، منها ثلاثة عشر بنكا تجاريا أردنيا، وثلاثة بنوك إسلامية أردنية، وبنكا واحدا إسلاميا عربيا، وستة بنوك تجارية عربية، وثلاثة بنوك تجارية أجنبية، كما توجد ثمانية مكاتب تمثيل للبنوك التجارية الأردنية في الخارج.

كما يتضمن الجهاز المصرفي الأردني ثلاث مؤسسات إقراض متخصص وهى، مؤسسة الإقراض الزراعي التي تأسست عام 1959، وهى الممول الوحيد للمشاريع الزراعية، كذلك المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري الذي تأسست عام 1997، ومن مهامه تنظيم قطاع الإسكان في الأردن، وأخيرا بنك تنمية المدن القرى الذي تأسس عام 1951، كمؤسسة مالية متخصصة لتمويل مشاريع البلديات. وتتمتع هذه المؤسسات رسميا بالصفة الشخصية الإعتبارية المستقلة إدارية وماليا. كما يشرف البنك المركزي الأردني على أعمال الصرافة، حيث يتضمن قطاع الصرافة في الأردن مئة وأربعين مركزا، وستة وثمانين فرعا لمزاولة أعمال الصرافة.

2.5 واقع البنوك في الأردن

كان قطاع البنوك في الأردن، حتى نهاية فترة الثمانينات من القرن الماضي، في منأى عن المنافسة الأجنبية، وبالرغم من وجود ثلاثة بنوك أجنبية وبنكين عربيين، إلا أن الطابع الغالب على سياسة البنك المركزي الأردني هي الرقابة المباشرة على أداء البنوك، فقد اتسمت هذه الفترة بقيام البنك المركزي بفرض أسعار فائدة على الأدوات المالية، والتدخل المباشر في شروط وبرامج الإقراض، كما ألزم البنوك التجارية بحد أدنى من الاحتياطات الإلزامية، كما فرض قيودا على تداول العملة الأجنبية، والتحويلات النقدية من وإلى الخارج، كما وضع قيودا على دخول بنوك أجنبية جديدة إلى الأردن.

هدف البنك المركزي من وراء ذلك حماية قطاع البنوك من المنافسة الأجنبية، ومنح الجهاز البنكي الاستقرار المالي، كما سعى البنك المركزي إلى حماية البنوك من الإنهيار. غير أن هذه السياسات المالية، أدت إلى آثار سلبية على قطاع البنوك، فقد أضعفت القدرة التنافسية عند البنوك، كذلك قللت من كفاءة أداء البنوك، وأدى الأمر في النهاية إلى زيادة التركز في قطاع البنوك في الأردن.

ورغم أزمة عام 1988، وما نتج عن فك الإرتباط الإداري والمالي مع الضفة الغربية، وأيضا انهيار عدد من البنوك، فقد انتهجت الحكومة سياسات تصحيحية شاملة تستهدف الحد من الإخلالات القائمة في الاقتصاد الأردني، ففي إبريل عام 1989 شرعت الحكومة في تطبيق برنامج تصحيح إقتصادي متكامل متوسط الأجل يغطي الفترة 1989-1993 يتيح للحكومة اللجوء إلى المجتمع الدولي لطلب مساندة الاقتصاد الأردني في التغلب على الصعوبات التي تواجهه. غير أن أزمة الخليج عام 1990 وما صاحبها من أثار سلبية على الاقتصاد الأردني، دعت الحكومة إلى تبني برنامج للتصحيح الاقتصادي يغطي الفترة 1992-1998.

وكان للجهاز البنكي الأردني نصيب من نتائج هذه البرامج، فقد عمدت الحكومة إلى رفع القيود المفروضة على دخول البنوك الأجنبية، كما تخلت عن دورها في تسعير الفوائد البنكية، وتحرير القيود المفروضة على تداول العملة الأجنبية، مما رفع من درجة المنافسة بين البنوك في الأردن.

وقد ساهم التطور التقني ودخول الخدمات البنكية عن طريق الهاتف أو الخلوي أو الإنترنيت في تعزيز قدرة البنوك على تقديم أنواع جديدة من الخدمات البنكية مما رفع وتيرة المنافسة بين البنوك، وقدرة البنوك على تقديم خدماتها بأسعار تنافسية.

ويمكن هنا ملاحظة أن توليد القدرة التنافسية في قطاع البنوك، جاء نتيجة تظافر السياسات الحكومة في تطوير وتحرير السياسات المالية المتبعة في الأردن، وكذلك سرعة استجابة البنوك الأردنية في استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير أعمالها، مما عزز من المقدرة التنافسية السعرية، وتنوع الخدمات المقدمة.

3.5 هيكل سوق البنوك في الأردن

إن البنوك الأردنية لا يمكن وصفها بالتنافسية التامة ولا بالاحتكارية، وبمعنى آخر فإن البنوك تعمل بظروف المنافسة الإحتكارية، وبالتالي تجني هذه البنوك إيراداتها بظروف تشبه ظروف المنافسة الإحتكارية، فمع الأخذ بعين الإعتبار حجم البنك وهيكل الودائع وواقع المخاطر لدى البنوك، يلاحظ أن البنوك الكبيرة تعمل في ظروف تنافسية أعلى من الظروف التي تعمل فيها مثيلاتها في البنوك الصغيرة كما أن عامل حجم البنوك له أثر إيجابي في رفع القدرة التنافسية عند البنوك عموما، مما يشير إلى ان البنوك الأردنية تعمل ضمن مستويات مقبولة من وفورات الحجم.

4.5 الموقف التنافسي للبنوك في الأردن

إن مساهمة قطاع البنوك، الذي يمثل أحد الأعمدة الرئيسة للاقتصاد الأردني، في الناتج المحلي الإجمالي تزداد عاماً بعد عام، حيث بلغت 4.5% عام 2007، في حين كانت 4.3% في عام 2006،في الوقت الذي بلغ عدد الموظفين في قطاع البنوك الأردنية 17201 موظف عام 2007، بزيادة 1000 موظف عن عام 2006،

ومع مقارنة واقع البنوك في الأردن مع الدول المجاورة مثل البحرين ولبنان وسلطنة عُمان و دول أخرى على المستوى الدولي مثل قبرص وتشيك واليونان، يلاحظ أن نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات أعلى بمرتين مقارنة بقبرص وجمهورية التشيك، كما أن العائد على الموجودات للبنوك الأردنية للعام 2008 جيد مقارنة بالدول المشار إليها حيث جاءت في المرتبة الثالثة بعد البحرين وسلطنة عُمان، بالإضافة إلى تحسن العائد على متوسط حقوق المساهمين في السنوات الأربع الماضية.

غير أن الأردن ما يزال متأخرا عن قائمة الدول السابقة فيما يتعلق بنسبة عدد السكان لعدد فروع البنوك الأردن بواقع 10000 نسمة للفرع، مقارنة بلبنان 4000، وقبرص أقل من 1000. كما تعد نسبة استخدام الخدمات البنكية الألكترونية منخفضة مقارنة بالنسب العالمية.

وعلى صعيد آخر يتمتع قطاع البنوك بقدرة تنافسية عالية وذلك لتوافر كوادر بشرية مؤهلة ومتميزة، ورغم أن قطاع البنوك يعد من القطاعات الواعدة وذا إمكانات كبيرة للنمو بفضل الدور الإيجابي للسياسة النقدية في الأردن، إلا أنه يعتبر قطاعا مشتتا نسبياً مما يتطلب ضرورة تطوير تعاون القطاعين الحكومي والخاص، مع المؤسسات المالية الإقليمية، لزيادة قدرة القطاع على التعامل مع الصدمات الخارجية وتطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل نصف سنوي وزيادة حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم كخطوة لزيادة الطلب على الخدمات البنكية.

ويسعى قطاع البنوك في الأردن، إلى تشجيع المستثمرين على إتباع سياسة الإندماج عوضاً عن إنشاء المزيد من البنوك الصغيرة، وتطوير التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص، ويعمل أيضا على جذب الإستثمارات الكبيرة وتحفيز عمليات الإندماج بين البنوك وبخاصة الصغيرة منها وتحفيز الطلب على الخدمات البنكية من خلال تبني نظم إدارة علاقات مع العملاء قائمة على توليد علاقات طويلة الأمد تتجاوز حدود العلاقة البنكية التقليدية.

5.5 أثر الأزمة المالية العالمية على قطاع البنوك في الأردن

لم يكن للأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008، وقع مباشر على عمليات البنوك التجارية الأردنية، وإنما كان الأثر عاما على قطاع البنوك، لما للبنوك الأردنية من علاقات دولية مع الدول المتاثرة بشكل مباشر بالأزمة المالية العالمية، فقد أكدت أغلب البنوك الأردنية، والبنوك الكبيرة على الأخص مثل البنك العربي و بنك الإسكان للتجارة والتمويل، على عدم تعرض أصولها إلى أية مخاطر نتيجة الأزمة.

وفي أكتوبر من عام 2008، أعلن البنك المركزي الأردني عن ضمان كامل لجميع ودائع البنوك حتى نهاية عام 2009، كما اتخذ تدابير إضافية لتحسين مستويات السيولة عند البنوك الأردنية، ونتيجة لذلك، زادت احتياطيات البنوك في الأشهر الأخيرة من عام 2009.

كما قام البنك المركزي الأردني بتشديد إجراءاته على البنوك التجارية، كما قام بخفض اسعار الفائدة مرتين، الأمر الذي ادى إلى تهدأت الأسواق في الأردن إلا ان قطاع العقار بدأ يشكو من نقص في التمويل، ونتيجة لذلك اضطر البنك المركزي الأردني إلى ضخ المزيد من السيولة إلى السوق الأردنية عن طريق طرح شهادات الإيداع.

الباب الثالث: منهجية الدراسة والتحليل الإحصائي.

الفصل السادس: منهجية الدراسة.

1.6 منهجية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية التي سيتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بهدف دراسة أثر الميزة النسبية مقاسة بكفاءة التكلفة (COE)، والميزة التفاضلية مقاسة بالمنتجات المالية (FIP)، والمنتجات الاستثمارية (INP)، على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاسة بربحية وسيولة البنوك التجارية الأردنية.

2.6 مجتمع الدراسة وعينته

يتكون الجهاز البنكي الأردني (مجتمع الدراسة) حسب مصدر البنك المركزي الأردني حتى نهاية سنة 2010 من ستة وعشرين بنكا، أما عينة الدراسة فتتكون من ثلاثة عشر بنكا، هى البنوك التجارية الأردنية وقد تم اختيار هذه العينة، لتوافر البيانات المحاسبية الخاصة بهذه البنوك طوال فترة الدراسة، ولتشابه البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها هذه البنوك.

3.6 مصادر جمع المعلومات

تعتمد الدراسة على المصادر الأولية من كتب وبحوث وأطاريح لتشكل الإطار النظري بما يتماشى مع أهداف الدراسة، كذلك على المصادر الثانوية التي تشمل البيانات المالية المدققة للبنوك التجارية.

4.6 قياس متغير الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر الميزة النسبية، والميزة التفاضلية التي تتمتع بها البنوك الأردنية وانعكاسهما على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاسا بربحية وسيولة تلك البنوك خلال الفترة 2001-2010، ولتحقيق هذا الهدف ستعتمد الدراسة على النموذج العام التالي:

$$yi,t = f(Xi,t\ ,Zi,t\ ,\ et)\ \ldots(1)$$

حيث إن:

$y_{i,t}$: هي مقاييس ربحية وسيولة البنك (i) في الفترة (t). وسيتم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، بينما سيتم قياس السيولة من خلال متغير نسبة السيولة (LIQ).

$X_{i,t}$: تمثل مقياس الميزة النسبية للبنك (i) في الفترة (t) والذي سيتم قياسها من خلال متغير كفاءة التكلفة.

$Z_{i,t}$: تمثل مجموعة مقاييس الميزة التفاضلية للبنك (i) في الفترة (t)، وسيتم قياس الميزة التفاضلية للبنك باستخدام متغيرين يمثل الأول الميزة التفاضلية للمنتجات المالية بينما يمثل الثاني الميزة التفاضلية للمنتجات الاستثمارية.

e_t : تمثل معامل الخطأ العشوائي.

ومن خلال النموذج السابق والذي يعتبر النموذج العام لهذه الدراسة، يمكننا صياغة ثلاثة نماذج تفصيلية لهذه الدراسة حسب المتغير التابع الذي سيتم استخدامه وذلك كما يلي:

$$ROAi,t = \alpha + \beta 1COEi,t + \beta 2FIPi,t + \beta 3INPi,t + \text{e}t \ldots(2)$$

$$ROEi,t = \alpha + \beta 1COEi,t + \beta 2FIPi,t + \beta 3INPi,t + \text{e}t \quad (3)$$

$$LIQi,t = \alpha+\beta 1COEi,t + \beta 2FIPi,t + \beta 3INPi,t + \text{e}t \ldots(4)$$

حيث يعبر النموذج رقم (2) عن أثر المتغيرات المستقلة وهى الميزة النسبية مقاسة بكفاءة التكلفة (COE)، والميزة التفاضلية مقاسة بالمنتجات المالية (FIP)، والمنتجات الإستثمارية (INP)، على معدل العائد على الأصول (ROA)، ويعبر النموذج رقم (3) عن أثر المتغيرات المستقلة السابقة على معدل العائد على الملكية (ROE)، وأخيرا يعبر النموذج رقم (4) عن أثر المتغيرات المستقلة السابقة على السيولة (LIQ).

5.6 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

تتضمن بيانات الدراسة 13 بنكاً تجارياً أردنياً خلال الفترة الزمنية (2001-2010). ولغاية تحليل بيانات الدراسة ومعرفة أثر الميزة النسبية والتفاضلية على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاسا بربحية وسيولة تلك البنوك، فسيتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المشترك (Pooled Data Regression) وذلك بالاعتماد على الحزمة الإحصائية (EViews 5.0). وتكمن فائدة هذا الأسلوب في أنه يتناسب مع طبيعة البيانات التي تعتمدها هذه الدراسة والتي تتخذ شكل سلسلة زمنية (Time-Series) لعدة قطاعات أو بنوك (Cross-Sections).

وفي تحليل الانحدار المشترك هذا سيتم استخدام تقنية (-White's Heteroskedasticity Consistent Standard Errors and Covariance, 1980) وذلك بهدف التخلص من مشكلة عدم تجانس التباين، و التي قد تحتوي عليها البيانات، حيث إن تجانس التباين هو أحد الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها تحليل الانحدار. كذلك هناك افتراض آخر مهم للانحدار وهو عدم وجود إرتباط متسلسل بين قيم المتغير التابع (Autocorrelation)، وهذا أيضاً يتم تصحيحه تلقائياً لأن التحليل يستند على البواقي وليس على القيم الفعلية للمتغيرات. وأخيراً فإن افتراض عدم وجود تعددية خطية بين المتغيرات يعتبر تلقائياً لأن التحليل كما ذكرنا مسبقاً يستند على البواقي وليس على القيم الفعلية للمتغيرات.

وأخيراً، فإن استخدام تحليل الإنحدار المشترك يتضمن ميزة إضافية و هي عدم الحاجة لأن يكون التوزيع طبيعياً للمتغيرات قيد الدراسة

6.6 حدود الدراسة

يمكن اختصار أهم المحددات التي تحكم هذه الدراسة ونتائجها بأن هذه الدراسة تقتصر على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة منذ بداية عام 2001 حتى نهاية عام 2010، والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكا تجاريا، كما اعتمد الباحث في التحليل على بيانات البنوك التجارية الأردنية المدرجة في الموقع الإلكتروني لبورصة عمان (ase.com.jo, 2011).

الفصل السابع: نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

1.7 مقدمة

يستعرض هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات. حيث يعرض هذا الفصل نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، ويبين نتائج تحليل الإرتباط بين المتغيرات. كما يستعرض الفصل نتائج تحليل الإنحدار المشترك للمتغيرات ويناقش نتائج اختبار الفرضيات.

2.7 نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة على متغيرا تابعا واحدا وهو أداء البنوك التجارية الأردنية ومقاس بربحية وسيولة تلك البنوك ، إضافة إلى متغيرين مستقلين يمثلان الميزة النسبية والميزة التفاضلية لتلك البنوك خلال الفترة 2001-2010. وفي ما يلي استعراض لنتائج التحليل الوصفي لهذه المتغيرات وذلك بالاستناد على الإحصائيات الوصفية المبينة في الجدول رقم (1.7).

1.2.7 معدل العائد على الأصول (ROA)

بلغ متوسط معدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة (2001-2010) لجميع البنوك 1.32%، وبانحراف معياري مقداره 1.05%. وقد كان أعلى عائد 4.98% في حين كان أدنى عائد -) 5.48%)، وهذا يدل على وجود تفاوت واضح بين ربحية البنوك، يعزى إلى اختلاف صافي الربح المحقق، واختلاف إجمالي الأصول عند البنوك.

2.2.7 معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة (2001-2010) لجميع البنوك 11.13%، وبانحراف معياري مقداره 7.23%. وقد كان أعلى عائد 39.92% في حين كان أدنى عائد (- 10.17%)، وهذا يؤكد على التفاوت الكبير بين ربحية البنوك، يعزى إلى اختلاف صافي الربح المحقق واختلاف حقوق الملكية عند البنوك.

3.2.7 السيولة (LIQ)

بلغ متوسط نسبة السيولة خلال فترة الدراسة (2001-2010) لجميع البنوك 0.49% من الودائع، وبانحراف معياري مقداره 0.12%. وقد بلغت أعلى نسبة سيولة 0.73% في حين بلغت أدنى نسبة سيولة 0.20%. وتشير النتائج السابقة إلى ارتفاع سيولة البنوك في المتوسط لأنها تحتفظ بأصول سائلة تشكل نصف الودائع الموجودة لديها تقريباً، الأمر الذي يعكس ارتفاع قدرة تلك البنوك على مواجهة أية سحوبات مفاجئة على الودائع. كما يمكن ملاحظة وجود اختلاف في نسب السيولة بين البنوك.

4.2.7 الميزة النسبية

تم استخدام مقياس كفاءة التكلفة (COE) لقياس الميزة النسبية للبنوك. بحيث كلما انخفضت قيمة مقياس كفاءة التكلفة كلما دل ذلك على كفاءة البنوك في السيطرة على تكاليفها. فقد بلغ متوسط كفاءة التكلفة لجميع البنوك خلال فترة الدراسة 0.5%، وبانحراف معياري مقداره 0.20%. وبلغت أعلى قيمة لكفاءة التكلفة 1.76% في حين بلغت أدنى قيمة 0.11%. وتشير النتائج السابقة إلى أن المصاريف التي تتكبدها البنوك في ممارسة أعمالها بعد استبعاد المخصصات تشكل حوالي نصف أرباحها قبل الضريبة، وهي قيمة تعتبر مرتفعة نسبياً. كذلك فإن أعلى قيمة وأدنى قيمة تعكس اختلاف كفاءة التكلفة بشكل كبير بين البنوك حيث إن بعض البنوك تتميز بكفاءة كبيرة في السيطرة على التكاليف بينما أن البنوك الأخرى تتميز بارتفاع تكاليفها بشكل كبير.

5.2.7 الميزة التفاضلية

تم قياس الميزة التفاضلية من خلال متغيرين هما الميزة التفاضلية للمنتجات المالية والميزة التفاضلية للمنتجات الاستثمارية. وكلما ارتفعت قيمة مقاييس الميزة التفاضلية كلما دل ذلك على ارتفاع الميزة التفاضلية للبنوك.

1.5.2.7 المنتجات المالية (FIP)

بلغ متوسط المنتجات المالية لجميع البنوك خلال فترة الدراسة 58.8% من الودائع، وبانحراف معياري مقداره 18.23%. وبلغت أعلى نسبة للمنتجات المالية 101.95% من الودائع، في حين بلغت أدنى نسبة 0.4% من الودائع. وتشير النتائج السابقة إلى أن متوسط المنتجات المالية يشكل

حوالي 60% من الودائع، والتي تعتبر نسبة مقبولة عند مقارنتها مع نسب التوظيف المالية للبنوك العالمية. كذلك فإن أعلى وأدنى نسبة تبينان تفاوت نسب التوظيف المالية بين البنوك الأردنية وبالشكل الذي يعكس اختلاف ميزتها التفاضلية، حيث إن البنوك ذات نسبة المنتجات المالية الأعلى تعتبر الأفضل من حيث ميزتها التفاضلية. كما أن هذا يعكس التنافسية الكبيرة بين البنوك الأردنية من حيث تقديم المنتجات المالية لعملائها.

2.5.2.7 المنتجات الاستثمارية (INP)

بلغ متوسط المنتجات الاستثمارية لجميع البنوك خلال فترة الدراسة 20.67% من الودائع، وبانحراف معياري مقداره 9.64%. وبلغت أعلى نسبة للمنتجات الإستثمارية 46.31% من الودائع، في حين بلغت أدنى نسبة 0.56% من الودائع. وتشير النتائج السابقة إلى أن متوسط المنتجات الإستثمارية في البنوك منخفض نسبياً وهو يعكس حقيقة أن البنوك تمارس العمل البنكي التقليدي أكثر من ممارستها للعمل الإستثماري. كذلك يعكس تركيز البنوك على خدمات التجزئة البنكية للأفراد ومنتجات الشركات بشكل أكبر من تركيزها على المنتجات الإستثمارية. كذلك فإن انخفاض الإنحراف المعياري لنسبة المنتجات الاستثمارية يعكس وجود تقارب نسبي بين البنوك من حيث إقبالها على تقديم المنتجات الإستثمارية.

6.2.7 الإحصائيات الأخرى

1- تبين إحصائيات التفرطح والإلتواء (Skewness & Kurtosis) شكل التوزيع لمتغيرات الدراسة حيث يمكن ملاحظة أن متغيرات العائد على الأصول والعائد على الملكية وكفاءة التكلفة كانت تعاني من الالتواء والتفرطح مما يعني بأن التوزيع غير طبيعي لهذه المتغيرات.

2- تؤكد إحصائية (Jarque-Bera) على أن توزيع متغيرات العائد على الأصول والعائد على الملكية وكفاءة التكلفة كان غير طبيعي، بينما كانت متغيرات السيولة والمنتجات المالية والمنتجات الاستثمارية موزعة توزيعاً طبيعياً.

3- بلغ عدد المشاهدات لكل متغير من متغيرات الدراسة 130 مشاهدة (10 سنوات × 13 بنكا)، بينما بلغ عدد القطاعات (البنوك) 13 بنكاً.

جدول رقم (1.7): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2001 – 2010

	ROA	ROE	LIQ	COE	FIP	INP
Mean	1.316	11.133	0.493	0.495	58.812	20.670
Median	1.385	10.130	0.490	0.480	56.980	21.705
Maximum	4.980	39.920	0.730	1.760	101.950	46.310
Minimum	-5.480	-10.170	0.200	0.110	0.400	0.560
Std. Dev.	1.046	7.226	0.115	0.201	18.227	9.641
Skewness	-1.780	0.545	-0.161	2.433	0.241	0.011
Kurtosis	16.405	5.828	2.416	15.010	3.451	2.481
Jarque-Bera	1042.01	49.75	2.41	909.63	2.36	1.46
Probability	0.000	0.000	0.299	0.000	0.308	0.482
Observations	130	130	130	130	130	130
Cross Section	13	13	13	13	13	13

* المصدر: من إعداد الباحث

3.7 التحليل الأفقي لمتغيرات الدراسة

يناقش هذا الجزء التحليل الأفقي لمتغيرات الدراسة، وهو عبارة عن تحليل سلوك المتغيرات عبر الزمن، والهدف من هذا التحليل هو إعطاء فكرة عن تطور المتغيرات واتجاهاتها عبر الزمن وذلك من خلال احتساب المتوسط الحسابي لجميع البنوك في كل سنة من سنوات الدراسة ومن ثم مقارنة المتوسط السنوي بالسنوات الأخرى.

ويبين الجدول رقم (2.7) سلوك متغيرات الدراسة عبر الزمن، كذلك توضح الأشكال من (1.7) إلى (6.7) سلوك تلك المتغيرات بالرسم البياني.

جدول رقم (2.7): سلوك متغيرات الدراسة عبر الزمن (2001 - 2010)

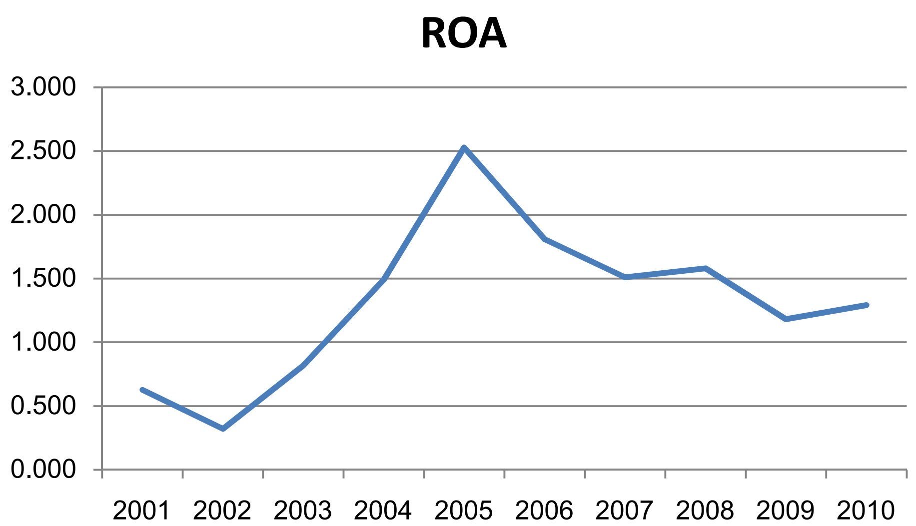
Yar	ROA	ROE	LIQ	COE	FIP	INP
2001	0.629	5.780	0.578	0.545	54.680	16.116
2002	0.323	9.712	0.586	0.601	49.093	16.506
2003	0.818	8.718	0.582	0.631	52.127	14.081
2004	1.492	13.560	0.565	0.538	54.531	17.124
2005	2.527	19.649	0.529	0.381	59.445	18.191
2006	1.808	13.512	0.492	0.428	58.468	19.280
2007	1.509	10.982	0.484	0.455	65.304	20.255
2008	1.581	11.199	0.393	0.460	70.625	24.655
2009	1.183	8.748	0.375	0.469	62.993	30.818
2010	1.292	9.474	0.351	0.441	60.849	29.678

* المصدر: من إعداد الباحث

1.3.7 معدل العائد على الأصول (ROA)

وفقاً للشكل رقم (1.7) فقد شهد معدل العائد على الأصول ارتفاعاً مطرداً منذ عام 2002 ليصل إلى أعلى مستوياته في عام 2005. لكنه أخذ بالإنخفاض بعد ذلك بسبب قيام البنوك منذ عام 2005 بزيادة مخصصاتها ورفع رؤوس أموالها وتطبيق مقررات بازل I. وقد استمر الإنخفاض في الأعوام الثلاثة الأخيرة بسبب الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الإقتصاد الأردني.

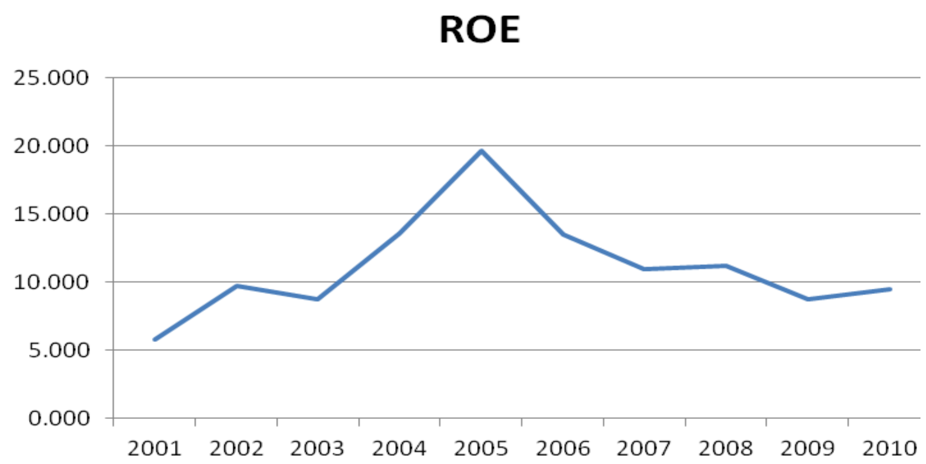
شكل رقم (1.7): معدل العائد على الأصول



2.3.7 معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

كما يبين الشكل رقم (2.7)، يعتبر سلوك معدل العائد على الملكية شبيهاً جداً بمعدل العائد على الأصول حيث شهد ارتفاعاً مطرداً منذ عام 2002 ليصل إلى أعلى مستوياته في عام 2005، ثم أخذ بالانخفاض بعد ذلك وحتى عام 2010.

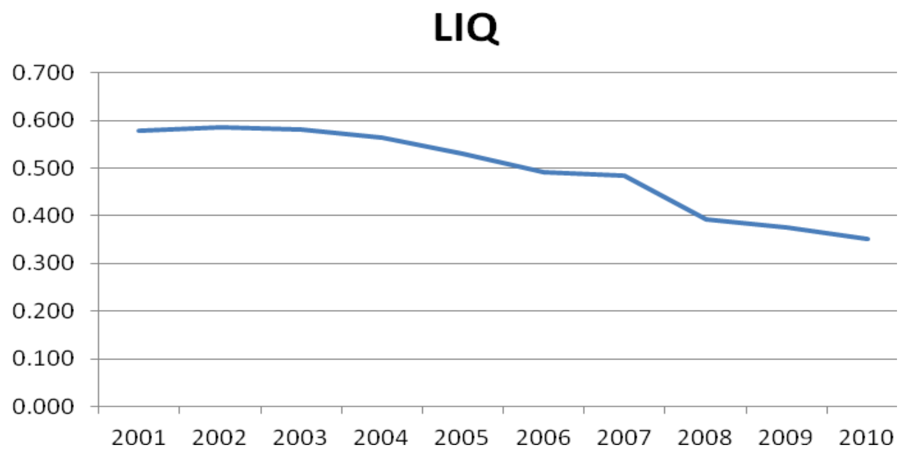
شكل رقم (2.7): معدل العائد على حقوق الملكية



3.3.7 السيولة (LIQ)

كما يظهر الشكل رقم (3.7)، فقد شهد متوسط نسبة السيولة تراجعاً واضحاً وتدريجياً خلال سنوات الدراسة، حيث انخفض من حوالي 58% في عام إلى 2002 ليصل إلى 35% في عام 2010. وعلى الرغم من تعدد الأسباب التي قد تسبب تراجع السيولة لدى البنوك الأردنية إلا أن أهم هذه العوامل يعتبر ارتفاع توظيفات الأموال لدى تلك البنوك وخاصة في ظل النمو المطرد لحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل تلك البنوك.

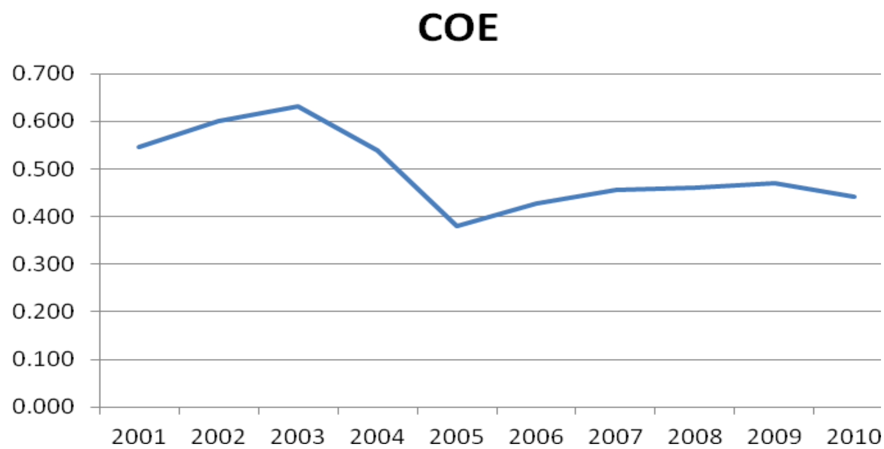
شكل رقم (3.7): نسبة السيولة



4.3.7 كفاءة التكلفة (COE)

يبين الشكل رقم (4.7)، أن كفاءة التكلفة لدى البنوك الأردنية حققت تراجعاً واضحاً خلال السنوات الأولى للدراسة وحتى عام 2005، حيث إن تكاليف البنوك أخذت بالإرتفاع منذ عام 2006 وهو الأمر الذي قد يكون أحد أسباب تراجع ربحية البنوك في السنوات الخمس الأخيرة للدراسة.

شكل رقم (4.7): كفاءة التكلفة

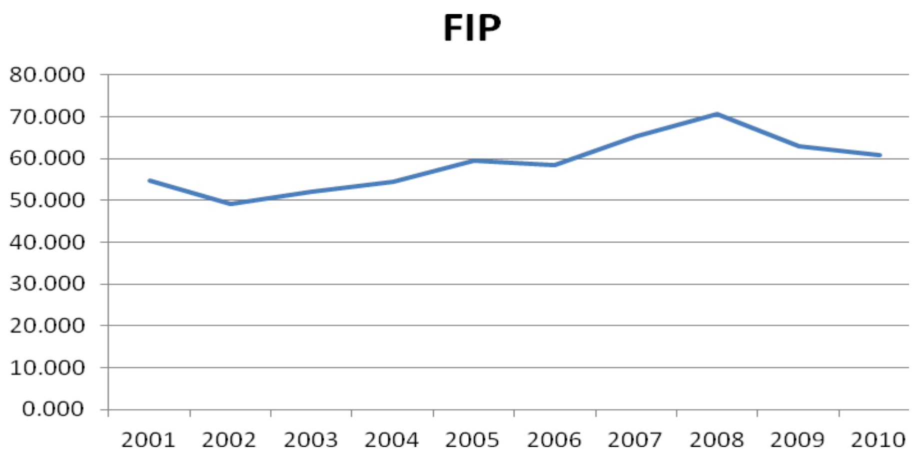


5.3.7 المنتجات المالية (FIP)

يمكن من خلال الشكل رقم (5.7)، ملاحظة التزايد المطرد في قيمة متغير المنتجات المالية منذ عام 2002 وحتى عام 2007، حيث بدأ بعدها بالتراجع خلال السنوات 2008، و 2009، و 2010

بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية على حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك والتي سببها حرص البنوك على إتباع سياسات ائتمانية متشددة.

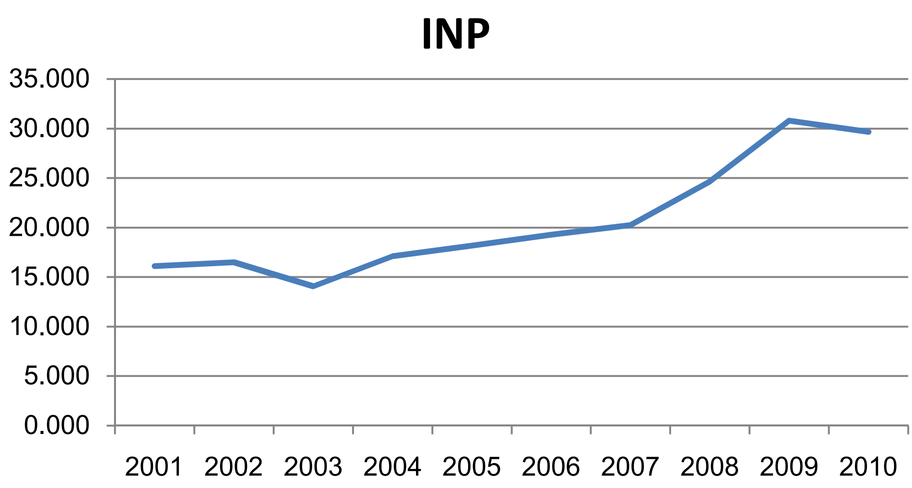
شكل رقم (5.7): المنتجات المالية



6.3.7 المنتجات الاستثمارية (INP)

على العكس من سلوك المنتجات المالية، يبين الشكل (6.7)، أن المنتجات الاستثمارية شهدت تزايداً مستمراً عبر الزمن، ويعكس هذا سعي البنوك الأردنية إلى زيادة عوائدها من خلال التركيز على الأصول الإستثمارية وخاصة في ظل زيادة التنافسية بين البنوك وانخفاض أسعار الفائدة في السنوات الأخيرة على القروض بمختلف أنواعها.

شكل رقم (6.7): المنتجات الإستثمارية



4.7 مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الدراسة

تكمن أهمية مصفوفة الإرتباط هذه في أنها تعطينا فكرة مبدئية عن علاقة المتغيرات ببعضها البعضا وعن اتجاه العلاقة بين كل متغير وآخر.

وبالرغم من أن هذه المصفوفة قد تعطي فكرة عن التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة (multicolinearity) - من خلال إظهار الإرتباط بين المتغيرات - والذي يعتبر أحد شروط الإنحدار، إلا أن الإسلوب الإحصائي الذي سيتم استخدامه هنا وهو تحليل الإنحدار المشترك يقوم بحل جميع المشاكل التي قد تظهر في البيانات مثل مشكلة التعددية الخطية أو التوزيع الطبيعي (Normality) أو عدم تجانس التباين (Hetroscedasticity)، وذلك لأنه يقوم أساساً على تحليل الإنحدار من خلال البواقي (Residuals) وليس من خلال القيم الأصلية للمتغيرات.

جدول (3.7) :مصفوفة إرتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

	ROA	ROE	LIQ	COE	FIP	INP
ROA	1.000					
ROE	0.481	1.000				
LIQ	(- 0.135)	(- 0.063)	1.000			
COE	(- 0.603)	(- 0.353)	0.127	1.000		
FIP	0.221	0.123	(- 0.297)	(- 0.135)	1.000	
INP	0.225	0.006	(- 0.511)	(- 0.389)	(- 0.133)	1.000

* المصدر: من إعداد الباحث.

ومن خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة وجود إرتباط موجب وقوي بين العائد على الأصول والعائد على الملكية كونهما مقياسين للربحية. كذلك نلاحظ أن الإرتباط سالب بين مقياسي الربحية وبين السيولة، مما يعكس طبيعة العلاقة السلبية بين السيولة والربحية. كذلك يمكن ملاحظة أن كفاءة التكلفة ترتبط بعلاقة سلبية وقوية مع مقياسي الربحية لأن زيادة التكلفة من شأنها أن تخفض الربحية. بينما كانت العلاقة بين السيولة وكفاءة التكلفة موجبة ولكن ضعيفة. وبالنسبة لمتغير المنتجات المالية فقد كان يرتبط بشكل قوي وموجب مع متغيري الربحية الأمر الذي يعكس أن زيادة التوظيفات المالية للبنك ستزيد من ربحيته، بينما كان معامل الارتباط بين المنتجات المالية وبين السيولة سالباً مما يعكس أن زيادة التوظيفات المالية من شأنها تخفيض السيولة. وقد كان

ارتباط متغير المنتجات الاستثمارية مع الربحية موجباً في حين كان ارتباطه مع السيولة سالباً وقوياً.

5.7 نتائج تحليل الانحدار لنماذج الدراسة الثلاثة

فيما يلي استعراض نتائج تحليل الإنحدار المشترك وذلك حسب طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square - OLS) لنماذج الدراسة الثلاثة التي تمت مناقشتها مسبقاً في هذه الدراسة، وصولاً إلى رفض أو قبول الفرضيات التي تمت صياغتها.

1.5.7 نتائج تحليل الإنحدار لنموذج الدراسة الأول

يقوم نموذج الدراسة الأول باختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في مقاييس الميزة النسبية ومقاييس الميزة التفاضلية على معدل العائد على الأصول (ROA). والجدول رقم (4.7)، يستعرض نتائج تحليل الانحدار لهذا النموذج.

جدول (4.7) :نتائج تحليل نموذج الدراسة الأول مع معدل العائد على الأصول (ROA)*

$$ROAi,t = \alpha + \beta 1COEi,t + \beta 2FIPi,t + \beta 3INPi,t + \mathrm{e}t$$

Var	Coefficient	t-Stat	Prob.
α	2.755	6.152	0
β1	-3.438	-6738	0
β2	0.007	3.189	0.002
β3	-0.002	-0.357	0.722

R-squared	0.825
Adjusted R-squared	0.821
F-statistic	198.635
Prob (F-Statistic)	0
Durbin-Watson stat	1.915
Sample	2001-2010
Number of cross-section	13
Total panel observations	130

* تم التحليل باستخدام تقنية White cross-section standard errors & covariance

و من خلال الجدول رقم (4.7) يمكن ملاحظة ما يلي

1 - كان المقطع الثابت (α) موجباً ومهما إحصائياً مما يشير إلى وجود فروق بين البنوك الداخلة في عينة الدراسة، وبأن تأثير المتغيرات المستقلة على العائد على الأصول يختلف من بنك إلى

آخر. وهذه النتيجة تعتبر منطقية في ضوء الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة في جزء الإحصائيات الوصفية والتي أكدت وجود فروق كبيرة بين بنوك العينة وخاصة من حيث الربحية.

2 - كان معامل كفاءة التكلفة (β_1) - وهو مقياس الميزة النسبية - سالباً وذه أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني بأن انخفاض نسبة المصاريف بدون المخصصات إلى الربح قبل الضريبة من شأنها أن تعظم ربحية المصرف. وتعتبر هذه النتيجة منطقية وتتفق مع جوهر النظرية المالية التي تؤكد بأن انخفاض المصاريف والنفقات يزيد من الربحية وبالتالية يزيد من معدل العائد على الأصول. وبما ان انخفاض كفاءة التكلفة يشير إلى ارتفاع الميزة النسبية، فيمكن تفسير النتيجة أعلاه بأن ارتفاع الميزة النسبية للبنك (من خلال انخفاض مؤشر كفاءة التكلفة) تؤثر إيجابياً على الربحية، بمعنى أن ارتفاع الميزة النسبية للبنك تزيد من معدل العائد على الأصول.

3 - كان معامل الميزة التفاضلية للمنتجات المالية (β_2) - وهو المقياس الأول للميزة التفاضلية - موجباً وذا أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وبما انه تم استخدام نسبة القروض للودائع كمقياس للميزة التفاضلية للمنتجات المالية، فإن هذا يعني بأن ارتفاع نسبة القروض للودائع من شأنها أن تزيد من ربحية البنك وبالتالي تساهم في زيادة معدل العائد على الأصول. ويمكن تفسير هذه النتيجة استناداً على حقيقة أن أهم توظيفات البنوك الأردنية هي في منح القروض، وبالتالي فإن القروض تعتبر من أهم مصادر الدخل للبنك، وكلما زادت نسبة القروض لدى البنك كلما استطاع أن يوظف قيمة أكبر من أمواله وبالتالي يستطيع البنك تحقيق عوائد أكبر، مما يمنح البنك في النهاية أرباحاً أكبر ومعدل عائد على الأصول أعلى. وهكذا فإن ارتفاع الميزة التفاضلية للمنتجات المالية للبنك ستؤدي إلى زيادة ربحيته، وهي تمنحه قوة أكبر في مواجهة منافسيه من البنوك الأخرى التي تمتلك ميزة تفاضلية أقل.

4 - كان معامل الميزة التفاضلية للمنتجات الاستثمارية (β_3) - وهو المقياس الثاني للميزة التفاضلية – سالباً ولكن غير مهم إحصائياً، أي أن تأثير هذا المعامل الفعلي على العائد على الأصول يساوي صفراً (لا يوجد له أي تأثير). وتعتبر هذه النتيجة منطقية في حالة البنوك الأردنية وذلك لأن هذه البنوك تركز على المنتجات المالية بشكل أكبر من المنتجات الاستثمارية، وقد أكدت الإحصائيات الوصفية المعروضة في الجزء الأول من هذا الفصل بأن نسبة المنتجات المالية كانت تقارب 60% من الودائع بينما كانت المنتجات الاستثمارية منخفضة وتشكل 20% فقط من الودائع. وبالتالي فإن المنتجات الاستثمارية لدى البنوك الأردنية تساهم بشكل ضئيل في ربحيتها ولا تساعد البنوك على

تحقيق ميزة تفاضلية على العكس المنتجات المالية التي تساهم بشكل كبير في الربحية. وخلاصة القول فإن البنوك الأردنية لا يمكنها تحقيق ميزة تفاضلية على البنوك الأخرى من خلال منتجاتها الإستثمارية لأن تلك المنتجات تساهم بشكل محدود في الأرباح ولا تساعد على تطوير معدل العائد على الأصول للبنك.

5 - كانت القوة التفسيرية المعدلة ($Adj.\ R^2$) للمتغيرات المستقلة حوالي 82%، مما يشير إلى أن المتغيرات المختارة قادرة على تفسير 82% من التغير في المتغير التابع معدل العائد على الأصول.

6 - كانت قيمة إحصائية F مرتفعة وكانت أهميتها (Prop. F-statistic) مهمة إحصائياً عند مستوى معنوية 1%. وهذا يعكس ملاءة النموذج المختار (Goodness of fit).

7 - بلغت قيمة إحصائية (Durbin-Watson) 1.915 والتي تعتبر قريبة من القيمة المثلى 2. وهذا يشير إلى عدم وجود الإرتباط المتسلسل في قيم المتغير التابع وبالتالي يؤكد على صحة وملاءمة البيانات لأسلوب الانحدار.

8 - تم اعتماد فترة الدراسة كاملة للتحليل وهي من 2001 إلى 2010 وبواقع 13 بنكاً، مع عدم وجود أية مفردات مفقودة ليكون بهذا عدد المشاهدات الكلي الداخلة في التحليل 130 مفردة.

2.5.7 نتائج تحليل الإنحدار لنموذج الدراسة الثاني

يقوم نموذج الدراسة الثاني باختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في مقاييس الميزة النسبية ومقاييس الميزة التفاضلية على المتغير التابع الثاني وهو معدل العائد على الملكية (ROE). والجدول رقم (5.7)، يستعرض نتائج تحليل الانحدار لهذا النموذج.

جدول (5.7) :نتائج تحليل نموذج الدراسة الثاني مع معدل العائد على الملكية (ROE)*

$$ROEi,t = \alpha + \beta 1COEi,t + \beta 2FIPi,t + \beta 3INPi,t + et \quad (3)$$

Var	Coefficient	t-Stat	Prob.
α	24.154	6.288	0
β1	-19.37	-4.079	0
β2	-0.018	-1.181	0.24
β3	-0.133	-3.507	0.001

R-squared	0.556
Adjusted R-squared	0.545
F-statistic	52.517
Prob (F-Statistic)	0
Durbin-Watson stat	1.881
Sample	2001-2010
Number of cross-section	13
Total panel observations	130

* تم التحليل باستخدام تقنية White cross-section standard errors & covariance

و من خلال الجدول رقم (5.7) يمكن ملاحظة ما يلي:

1 - كان المقطع الثابت (α) موجباً ومهما إحصائياً مما يشير إلى وجود فروق بين البنوك الداخلة في عينة الدراسة، وبأن تأثير المتغيرات المستقلة على العائد على الملكية يختلف من بنك إلى آخر. وهذه النتيجة تتفق مع مخرجات تحليل النموذج الأول للعائد على الأصول، ومع ما توصلت إليه الدراسة في جزء التحليل الوصفي والذي أكد على وجود اختلافات كبيرة بين ربحية بنوك العينة.

2 - كان معامل كفاءة التكلفة (β_1) - وهو مقياس الميزة النسبية - سالباً وذا أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني بأن ارتفاع الميزة النسبية من خلال تحقيق البنك لكفاءة التكلفة وذلك بانخفاض نسبة المصاريف للربح قبل الضريبة من شأنها أن تعظم ربحية المصرف وبالتالي تعظيم العائد على حقوق ملكية البنك. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في النموذج الأول مع العائد على الأصول، كما أنها نتيجة منطقية ومتوقعة لأن انخفاض المصاريف والنفقات يزيد من الربحية وبالتالي يزيد من معدل العائد على الملكية. ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن ارتفاع الميزة النسبية للبنك يزيد من الربحية وبالتالي يزيد من معدل العائد على الملكية.

3 - كان معامل الميزة التفاضلية للمنتجات المالية (β_2) - وهو المقياس الأول للميزة التفاضلية - سالباً ولكنه لم يكن ذا أهمية إحصائية، بمعنى أن هذا المتغير لا يؤثر على معدل العائد على الملكية.

وتخالف هذه النتيجة ما تم الحصول عليه في النموذج الأول والذي أكد على وجود تأثير موجب ومهم إحصائياً لهذا المتغير على معدل العائد على الأصول. وبما انه تم استخدام نسبة القروض للودائع كمقياس للميزة التفاضلية للمنتجات المالية، وبما أن العائد على الملكية يعبر عن نسبة الربح بعد الضريبة إلى حقوق ملكية البنك، فيمكن القول إن انعدام تأثير المنتجات المالية على العائد على الملكية يعود إلى أن ارتفاع نسبة القروض تتطلب من البنك اقتطاع المزيد من المخصصات لمواجهة مخاطر تدني التسهيلات الائتمانية بأنواعها، وهذا يعني حصول البنك على أرباح دفترية أقل، كذلك فإن الإرتفاع الكبير في نسبة القروض إلى الودائع تشكل مخاطرة كبيرة على البنك مما يدفعه إلى تعزيز حقوق الملكية لديه، وهو ما يجعل الربحية الإضافية للبنك والناجمة عن زيادة قروضه تعادل الإنخفاض في معدل العائد على الملكية نتيجة توسع قاعدة حقوق الملكية للبنك، الأمر الذي يجعل الأثر النهائي قريباً من الصفر. وخلاصة القول، فإن الميزة التفاضلية للمنتجات المالية ليس لها أي أثر على معدل العائد على الملكية، مما يعني بأن البنك لا يستطيع تطوير معدل العائد على الملكية بزيادة المنتجات المالية التي يمنحها.

4 - كان معامل الميزة التفاضلية للمنتجات الإستثمارية (β_3) - وهو المقياس الثاني للميزة التفاضلية – سالباً و مهما إحصائياً، مما يعني بأن زيادة توظيفات البنك الاستثمارية ستؤدي إلى تخفيض معدل العائد على الملكية. ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال ربط عوائد توظيفات البنك الإستثمارية ومقارنتها بتكلفة الفرصة البديلة للتوظيفات المالية. حيث تعتبر عوائد التوظيفات الإستثمارية منخفضة نسبياً بالمقارنة مع التوظيفات المالية، وبالتالي فإن زيادة نسبة التوظيفات الإستثمارية من شأنها تخفيض العائد الكلي الذي يحصل عليه البنك فيما لو قام باستثمار هذه الأموال في التوظيفات المالية (مثل القروض بأنواعها). وبالرغم من أن معدل العائد على الأصول لم يظهر أي تأثر بالمنتجات الإستثمارية، إلا أن معدل العائد على الملكية أظهر تأثراً واضحاً وذلك نظراً لأن أي تغير طفيف في الأرباح قد لا يؤثر بشكل كبير على معدل العائد على الأصول، أما بالنسبة للعائد على حقوق الملكية، فنظراً لأن حقوق ملكية البنوك منخفضة ولا تتجاوز 20% من حجم أصول البنك في أفضل الأحوال، فإن أي تغير في الأرباح سيؤثر على معدل العائد الملكية بشكل واضح وكبير.

5 - كانت القوة التفسيرية المعدلة ($Adj.\ R^2$) للمتغيرات المستقلة حوالي 54%، مما يشير إلى أن المتغيرات المختارة قادرة على تفسير 54% من التغير في المتغير التابع معدل العائد على الملكية.

6 - كانت قيمة إحصائية F مرتفعة وكانت أهميتها (Prop. F-statistic) مهمة إحصائياً عند مستوى معنوية 1%. وهذا يعكس ملاءة النموذج المختار (Goodness of fit).

7 - بلغت قيمة إحصائية (Durbin-Watson) 1.881 والتي تعتبر قريبة من القيمة المثلى 2. وهذا يشير إلى عدم وجود الارتباط المتسلسل في قيم المتغير التابع وبالتالي يؤكد على صحة وملاءمة البيانات لأسلوب الانحدار.

8 - تم اعتماد فترة الدراسة كاملة للتحليل وهي من 2001 إلى 2010 وبواقع 13 بنكاً، مع عدم وجود أية مفردات مفقودة ليكون بهذا عدد المشاهدات الكلي الداخلة في التحليل 130 مفردة.

3.5.7 نتائج تحليل الإنحدار لنموذج الدراسة الثالث

يقوم نموذج الدراسة الثالث باختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في مقاييس الميزة النسبية ومقاييس الميزة التفاضلية على نسبة السيولة (LIQ). والجدول رقم (6.7) يستعرض نتائج تحليل الإنحدار لهذا النموذج.

جدول (6.7) :نتائج تحليل نموذج الدراسة الثالث مع نسبة السيولة (LIQ)*

$$LIQi,t = \alpha+\beta 1COEi,t + \beta 2FIPi,t + \beta 3INPi,t + et \ldots(4)$$

Var	Coefficient	t-Stat	Prob.
α	0.911	21.977	0
β1	-0.069	-3.952	0
β2	-0.004	-7.643	0
β3	-0.008	-12.098	0

R-squared	0.926
Adjusted R-squared	0.924
F-statistic	524.27
Prob (F-Statistic)	0
Durbin-Watson stat	1.932
Sample	2001-2010
Number of cross-section	13
Total panel observations	130

* تم التحليل باستخدام تقنية White cross-section standard errors & covariance

و من خلال الجدول رقم (6.7) يمكن ملاحظة ما يلي:

1 - كان المقطع الثابت (α) موجباً ومهما إحصائياً مما يشير إلى وجود فروق بين البنوك الداخلة في عينة الدراسة، وبأن تأثير المتغيرات المستقلة على نسبة السيولة يتفاوت من بنك إلى آخر. وهذه

النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة في جزء التحليل الوصفي والذي أكد على وجود اختلافات كبيرة بين نسبة السيولة للبنوك الأردنية.

2 - كان معامل كفاءة التكلفة (β_1) - وهو مقياس الميزة النسبية - سالباً ومهما إحصائياً عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني بأنه كلما كان البنك يمتلك ميزة نسبية أعلى مقاسة بكفاءة التكلفة من خلال انخفاض نسبة المصاريف للربح قبل الضريبة، كلما كانت سيولة البنك مرتفعة أكثر. وقد يكون تفسير هذه النسبة من خلال أن انخفاض نسبة المصاريف من شأنها أن تحقق للبنك عوائد أعلى، وبافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها، فإن ارتفاع الربحية قد يساهم في زيادة التدفقات النقدية لدى البنك والتي ستزيد من مقدار الأصول السائلة المتوافرة لديه. ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن ارتفاع الميزة النسبية للبنك تساعد على زيادة السيولة لدى البنك.

3 - كان معامل الميزة التفاضلية للمنتجات المالية (β_2) - وهو المقياس الأول للميزة التفاضلية - سالباً ومهما إحصائياً، بمعنى أن ارتفاع نسبة المنتجات المالية للودائع من شأنها أن تخفض من سيولة البنك. وتعتبر هذه النتيجة منطقية لأن ارتفاع نسبة القروض للودائع تشير إلى ارتفاع نسبة التوظيفات المالية، وهو الأمر الذي يخفض من الأصول السائلة المتبقية لدى البنك، وهو ما يجعل نسبة السيولة أقل. ومن المهم هنا أن نشير للعلاقة العكسية بين السيولة والربحية، حيث إن ارتفاع التوظيفات المالية وعلى الرغم من تأثيراتها الإيجابية في تعزيز ربحية البنك، إلا أنها تخفض من سيولة البنك، وبالتالي من المهم أن لا تتوسع البنوك كثيراً في توظيفاتها المالية لتحافظ على مستوى سيولة مقبول وكاف لمواجهة أية سحوبات مفاجئة.

4 - كان معامل الميزة التفاضلية للمنتجات الإستثمارية (β_3) - وهو المقياس الثاني للميزة التفاضلية – سالباً و مهما إحصائياً، مما يعني بأن زيادة توظيفات البنك الإستثمارية ستؤدي إلى تخفيض سيولة البنك. وتتفق هذه النتيجة مع النقطة السابقة والخاصة بالتوظيفات المالية. حيث إن المنتجات الاستثمارية من خلال زيادة نسبة التوظيفات الاستثمارية إلى الودائع من شأنها تقليل الأصول السائلة لدى البنك وبالتالي تخفيض نسبة السيولة.

5 - كانت القوة التفسيرية المعدلة ($Adj.\ R^2$) للمتغيرات المستقلة مرتفعة بشكل واضح حيث تبلغ 92.4%، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المختارة قادرة على تفسير 92.4% من التغير في المتغير التابع نسبة السيولة.

6 - كانت قيمة إحصائية F مرتفعة وكانت أهميتها (Prop. F-statistic) مهمة إحصائياً عند مستوى معنوية 1%. وهذا يعكس ملاءة النموذج المختار (Goodness of fit).

7 - بلغت قيمة إحصائية (Durbin-Watson) 1.932 والتي تعتبر قريبة من القيمة المثلى 2. وهذا يشير إلى عدم وجود الارتباط المتسلسل في قيم المتغير التابع وبالتالي يؤكد على صحة وملاءمة البيانات لأسلوب الانحدار.

8 - تم اعتماد فترة الدراسة كاملة للتحليل وهي من 2001 إلى 2010 وبواقع 13 بنكاً، مع عدم وجود أية مفردات مفقودة ليكون بهذا عدد المشاهدات الكلي الداخلة في التحليل 130 مفردة.

6.7 نتائج اختبار الفرضيات

1.6.7 نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بنموذج الدراسة الأول (ROA)

من خلال نتائج تحليل الإنحدار لنموذج معدل العائد على الأصول يمكن التوصل إلى قبول أو رفض الفرضيات المتعلقة بهذا النموذج:

1 - رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لكفاءة التكلفة (COE) على معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأردنية. وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لكفاءة التكلفة (COE) على معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأردنية.

2 - رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات المالية (FIP) على معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأردنية. وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات المالية (FIP) على معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأردنية.

3 - قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات الإستثمارية (INP) على معدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأردنية.

2.6.7 نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بنموذج الدراسة الثاني (ROE)

من خلال نتائج تحليل الإنحدار لنموذج معدل العائد على الملكية يمكن التوصل إلى قبول أو رفض الفرضيات المتعلقة بهذا النموذج:

1 - رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لكفاءة التكلفة (COE) على معدل العائد على الملكية (ROE) للبنوك التجارية الأردنية. وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لكفاءة التكلفة (COE) على معدل العائد على الملكية (ROE) للبنوك التجارية الأردنية.

2 - قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات المالية (FIP) على معدل العائد على الملكية (ROE) للبنوك التجارية الأردنية.

3 - رفض الفرضية الصفرية التي تنص على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات الاستثمارية (INP) على معدل العائد على الملكية (ROE) للبنوك التجارية الأردنية. وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات الإستثمارية (INP) على معدل العائد على الملكية (ROE) للبنوك التجارية الأردنية.

3.6.7 نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بنموذج الدراسة الثالث (LIQ)

من خلال نتائج تحليل الإنحدار لنموذج نسبة السيولة يمكن التوصل إلى قبول أو رفض الفرضيات المتعلقة بهذا النموذج:

1 - رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لكفاءة التكلفة (COE) على نسبة السيولة (LIQ) للبنوك التجارية الأردنية. وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لكفاءة التكلفة (COE) على نسبة السيولة (LIQ) للبنوك التجارية الأردنية.

2 - رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات المالية (FIP) على نسبة السيولة (LIQ) للبنوك التجارية الأردنية. وبالتالي

قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات المالية (FIP) على نسبة السيولة (LIQ) للبنوك التجارية الأردنية.

3 - رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للمنتجات الاستثمارية (INP) على نسبة السيولة (LIQ) للبنوك التجارية الأردنية. وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) للمنتجات الإستثمارية (INP) على نسبة السيولة (LIQ) للبنوك التجارية الأردنية.

الفصل الثامن: النتائج و التوصيات.

1.8 النتائج

1 - كان هناك اختلاف كبير في الميزة النسبية بين البنوك الأردنية، حيث إن بعض البنوك تتميز بكفاءة كبيرة في السيطرة على تكاليفها بينما البعض الآخر تتميز بارتفاع تكاليفها بشكل كبير.

2 - بلغ متوسط نسبة القروض للبنوك الأردنية حوالي 60% من الودائع، والتي تعتبر نسبة مقبولة عند مقارنتها مع نسب التوظيف المالية للبنوك العالمية. كذلك كان هناك تفاوت في نسب التوظيف المالية بين البنوك الأردنية بالشكل الذي يعكس اختلاف ميزتها التفاضلية، كما أن هذا يعكس التنافسية الكبيرة بين البنوك الأردنية من حيث تقديم المنتجات المالية لعملائها.

3 - كانت نسبة الأصول الاستثمارية للبنوك الأردنية منخفضة نسبياً وتشكل حوالي 20% من الودائع، مع وجود تقارب نسبي بين البنوك الأردنية من حيث نسبة المنتجات الاستثمارية لديها. وهذا يعكس حقيقة أن البنوك الأردنية تمارس العمل البنكي التقليدي أكثر من ممارستها للعمل الاستثماري، كما يعكس تركيز البنوك الأردنية على خدمات التجزئة البنكية للأفراد ومنتجات الشركات بشكل أكبر من تركيزها على المنتجات الإستثمارية.

4 - شهد معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ارتفاعاً مطرداً منذ عام 2002 ليصلا إلى أعلى مستوياتهما في عام 2005. لكنهما أخذا بالانخفاض بعد ذلك بسبب قيام البنوك الأردنية منذ عام 2005 بزيادة مخصصاتها ورفع رؤوس أموالها وتطبيق مقررات بازل 1. وقد استمر الانخفاض في الأعوام الثلاثة الأخيرة بسبب الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني.

5 - شهد متوسط نسبة السيولة تراجعاً واضحاً وتدريجياً خلال سنوات الدراسة، وعلى الرغم من تعدد الأسباب التي قد تسبب تراجع السيولة لدى البنوك الأردنية إلا أن أهم هذه العوامل يعتبر ارتفاع توظيفات الأموال لدى تلك البنوك وخاصة في ظل النمو المطرد لحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل تلك البنوك.

6 - حققت كفاءة التكلفة لدى البنوك الأردنية تراجعاً واضحاً خلال السنوات الأولى للدراسة وحتى عام 2005، حيث أخذت تلك التكاليف بالارتفاع بعدها، وهو الأمر الذي قد يكون أحد أسباب تراجع ربحية البنوك في السنوات الخمس الأخيرة.

7 - كان هناك تزايد مطرد في المنتجات المالية لدى البنوك الأردنية منذ عام 2002 وحتى عام 2007، حيث بدأ بعدها بالتراجع خلال السنوات الأخيرة بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية على حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك وإتباع البنوك لسياسات ائتمانية متشددة.

8 - شهدت المنتجات الإستثمارية تزايداً مستمراً عبر الزمن، مما يعكس هذا سعي البنوك الأردنية لزيادة عوائدها من خلال التركيز على الأصول الإستثمارية وخاصة في ظل زيادة التنافسية بين البنوك وانخفاض أسعار الفائدة في السنوات الأخيرة على القروض بمختلف أنواعها.

9 - أكدت نتائج تحليل الانحدار على أن انخفاض نسبة المصاريف إلى الربح قبل الضريبة تساعد في زيادة الربحية. وبالتالي كلما ارتفعت الميزة النسبية للبنك من خلال ارتفاع كفاءة التكلفة لدى البنك (والتي تتحقق بانخفاض نسبة المصاريف) كلما زادت ربحية البنك وارتفع معدل العائد على الأصول والعائد على الملكية.

10 - أشارت النتائج إلى أنه كلما كان البنك يمتلك ميزة نسبية أعلى مقاسة بكفاءة التكلفة من خلال انخفاض نسبة المصاريف، كلما كانت سيولة البنك مرتفعة أكثر. وقد يعود هذا إلى أن انخفاض نسبة المصاريف قد يساهم في زيادة التدفقات النقدية لدى البنك والتي ستزيد من مقدار الأصول السائلة المتوافرة لديه.

11 - كان للميزة التفاضلية للمنتجات المالية أثرً موجبا على معدل العائد على الأصول، بمعنى أن ارتفاع نسبة القروض للودائع من شأنها أن تزيد من ربحية البنك وبالتالي تساهم في زيادة معدل العائد على الأصول. في حين لم تظهر النتائج وجود أي تأثير للمنتجات المالية على معدل العائد على الملكية.

12 - كان للميزة التفاضلية للمنتجات المالية أثر سلبي على سيولة البنك، بمعنى أن ارتفاع نسبة المنتجات المالية للودائع من شأنها أن تخفض من سيولة البنك. وهذا يعود إلى أن ارتفاع نسبة القروض للودائع تشير إلى ارتفاع نسبة التوظيفات المالية للبنك، وهو ما يخفض من الأصول السائلة المتبقية لدى البنك ويجعل نسبة السيولة أقل.

13 - لم يكن للميزة التفاضلية للمنتجات الاستثمارية أي تأثير على معدل العائد على الأصول، بينما كان تأثير المنتجات الإستثمارية سالباً على معدل العائد على الملكية، وذلك لأن البنوك الأردنية تركز على المنتجات المالية بشكل أكبر من المنتجات الاستثمارية، كذلك لأن عوائد التوظيفات الاستثمارية منخفضة نسبياً بالمقارنة مع التوظيفات المالية، وبالتالي فإن زيادة نسبة التوظيفات الاستثمارية قد تخفض من العائد الكلي الذي يحصل عليه البنك فيما لو قام باستثمار هذه الأموال في التوظيفات المالية.

14 - كان للميزة التفاضلية للمنتجات الاستثمارية تأثير سلبي على سيولة البنك، مما يعني بأن زيادة توظيفات البنك الإستثمارية ستؤدي إلى تخفيض سيولة البنك.

2.8 التوصيات

1 – يرى الباحث أن تقوم البنوك الأردنية بالسعي لتطوير ربحيتها حتى تحافظ على جاذبيتها للمستثمرين والمودعين على حدٍ سواء، ولا يعني تطوير الربحية هنا لجوء البنوك إلى رفع أسعار الفائدة على القروض، وإنما البديل الأفضل هو قيام البنوك بالسيطرة على تكاليفها التشغيلية ومحاولة تخفيضها إلى أدنى حد ممكن. كذلك على البنوك محاولة توسيع قواعد عملائها داخل الأردن وذلك من خلال الوصول إلى الفئات الأخرى والتي لم يتم التركيز عليها بشكل كبير بعد بما في ذلك فئات الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتناهية الصغر.

2 - تتطلب ظروف التركز الموجودة في السوق البنكي قيام البنوك الصغيرة وذات الحصص السوقية المنخفضة بتطوير وزيادة حصتها السوقية وذلك من خلال الإندماج والإستحواذ فيما بينها والذي يعتبر الخيار الأفضل لتشكيل كيانات بنكية كبيرة قادرة على مواجهة البنوك الكبيرة التي تستحوذ على السوق.

3 - على الرغم من الأمان الكبير الذي يحققه احتفاظ البنوك الأردنية بأصول سائلة، إلا أن المبالغة في نسبة السيولة قد تكون مضرة بالبنك لأنها تمثل أرصدة نقدية معطلة لا تحقق أي عائد. وبالتالي فمن المهم أن تقوم البنوك بالموازنة بين هدف السيولة والأمان من جهة وبين هدف الربحية والمخاطرة من جهة أخرى. ويمكن ذلك من خلال أن تسعى البنوك إلى تحديد احتياجاتها من السيولة بدقة في ضوء تقديراتها لحجم السحوبات الفعلي والمتوقع وحجم الإحتياطيات لديها وغير ذلك من السبل.

4 - إن ارتفاع نسبة المصاريف لدى البنوك الأردنية تعكس انخفاض كفاءة التكلفة لديها، وهو ما يتطلب المزيد من الرقابة على المصاريف ومحاولة تخفيضها بقدر المستطاع.

5 - من الضروري أن تركز البنوك الأردنية على المنتجات الاستثمارية بشكل أكبر وذلك للتخلص من مخاطر التركزات الائتمانية والمخاطر الائتمانية بشكل عام، ولتحقيق ميزة التنوع في مصادر الدخل، ولتعزيز ربحية المصرف بشكلٍ عام. كذلك على البنوك التوجه نحو الاستثمار في مجالات جديدة أهمها المشاركة في المشاريع ذات الجدوى المرتفعة وذات العوائد المرتفعة.

6 - لا زالت البنوك الأردنية تركز على المنتجات المالية التقليدية باعتبارها الوسيلة الأعلى عائداَ، ولا زالت الأصول من غير الفوائد تحظى بأهمية متدنية من قبل البنوك. مع العلم أن التركيز على الأصول من غير الفوائد يخفف من مخاطر سعر الفائدة للبنك ويمنحه عوائد أكبر.

قائمة المراجع باللغة العربية.

قائمة المراجع باللغة الإنجليزية.

مواقع الإنترنيت.

قائمة المراجع باللغة العربية

1 - بدوي، طارق محمد سعيد، (1995)، **محاسبة التكاليف في المصارف المدرجة في سوق عمان المالي دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان الأردن.

2 – بني هاني، جهاد صياح عياش، (2004)، **تطوير نموذج استراتيجيات العمليات وأثرها على الميزة التنافسية دراسة ميدانية على منظمات صناعة البرمجيات في الأردن**، أطروحة دكتوراه فلسفة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

3 – التكريتي، إسماعيل، (2007)، **محاسبة التكاليف المتقدمة قضايا معاصرة**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.

4 – جمعية البنوك في الأردن، (2012)، **الآثار المترتبة على رفع الضريبة على البنوك وفرض ضريبة تصاعدية، سلسلة كراسات الجمعية**، كراسة رقم 5، المجلد 3، عمان، الأردن.

5 - حاتوغ، سوزي محمد، (2006)، **أنموذج مقترح لدور الإدارة في تحقيق الميزة التنافسية في برامج التعليم الفندقي والسياحي في كليات المجتمع الأردنية في ضوء واقعها والإتجاهات المعاصرة**، أطروحة دكتوراه فلسفة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

6 – الحسيني، فلاح عداي، (2000)، **الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها مداخلها عملياتها المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

7 - الحسيني، فلاح والدوري، مؤيد عبد الرحمن، (2005)، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن.

8 - خالص، صالح، (2004)، **تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية الواقع والتحديات، الجزائر.

9 – أبو خريص، مولود رمضان، (2010)، **أثر بعض المتغيرات الذاتية والإقتصادية على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 1998-2007**، أطروحة دكتوراه فلسفة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن.

10 - خليل، نبيل مرسي، (1998)، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.

11 - داركار، بيتر، (2000)، **ممارسة الإدارة**، الطبعة الأولى، مكتبة جرير للترجمة والنشر والتوزيع، الرياض.

12 - الدوري، مؤيد عبد الرحمن، وأبو زناد، نور الدين أديب، (2006)، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

13 - رمضان، زياد وجودة، محفوظ، (2006)، **الإتجاهات المعاصرةإدارة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن.

14 - الساعدي، عمر مفتاح إمحمد، (2009)، **محددات ربحية القطاع المصرفي الليبي: دراسة تطبيقية على المصارف الليبية للفترة 1996-2006**، أطروحة دكتوراه فلسفة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

15 - السيد، حسن عبد، (2009)، **محاسبة الجودة مدخل تحليلي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

16 – الشبيري، فارس والطالب، غسان، (2012)، **مباديء المالية (1)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

17 – الشديفات، خلدون إبراهيم، (2001)، **إدارة التحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

18 - شريف، على والصحن، محمد فريد، (1988)، **إقتصاديات الإدارة**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية

19 – الشمري، صادق راشد، (2009)، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

20 – أبو صالح، محمد، (2009)، **الطرق الإحصائية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

21 – الصمادي، برهان، (2000)، **كفاءة البنوك التجارية في الأردن خلال فترة التصحيح الإقتصادي 1989 – 1998**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

22 – الصمادي، منذر محمد، (2011)، **أثر نموذج CAMEL على مؤشرات المتانة المالية للبنوك الإسلامية الأردنية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

23 – الصيرفي، محمد عبد الفتاح، (2006)، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

24 – طاقة، محمد، والزيود، محمد، وصافي، وليد أحمد، وعجلان، حسين، (2009)، **أساسيات علم الإقتصاد الجزئي والكلي**، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

25 – عباس، على، (2008)، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.

26 – عباس، علي، (2008)، **الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

27 – عبد الله، خالد والطراد، إسماعيل، (2011)، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

28 - عبد الحميد، محمد عزت، (1986)، **الإدارة بالأهداف النتائج في الجهاز المصرفي**، إتحاد المصارف العربية.

29 – عبد الخالق، محمد، (2010)، **الإدارة المالية والمصرفية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

30 – العبيدان، عبد الله، (2002)، كفاءة الأداء في البنوك التجارية الكويتية في ظل الصيرفة الشاملة، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، المجلد 9 العدد 2، ص ص 179-196

31 - عوض الله، زينب حسين، (1995)، **إقتصاديات النقود والمال**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، بيروت.

32 – عثمان، عمر، (2009)، **إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه فلسفة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سوريا.

33 – عثمان، محمد، (2008)، **أثر مخففات مخاطر الإئتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية بإستخدام معادلة Tobin Q**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

34 – عقل، سعيد، (2005)، **استراتيجية إدارة مخاطر الفوائد في البنوك التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات دراسة تطبيقية**، أطروحة دكتوراه في الفلسفة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

35 – عمايرة، خالد، (2005)، **أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن 1994 – 2003**، أطروحة دكتوراه الفلسفة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

36 – العمري، محمد، (2004)، **الكفاءة الإنتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية**، أطروحة دكتوراه في الفلسفة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

37 – عميرة، تغريد، (1992)، **كفاءة البنوك التجارية في الأردن من منظور جزئي 1979 – 1990**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

38 - غنام، زهير محمد تيسير، (1975)، **رقابة الكفاءة**، رسالة ماجستير غير منشورة.

39 - الفقي، حورية الهادي مفتاح، (2009)، **قياس الكفاءة الإنتاجية في المصارف التجارية الليبية دراسة تحليلية للمصارف التجارية 2000-2007**، أطروحة دكتوراه فلسفة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن.

40 – الفيومي، نضال، وعواد، شيرين، (2003)، العلاقة بين تركز السوق وأداء البنوك في الأردن، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد 8، العدد 4، ص ص 241-258

41 – الفيومي، نضال، والكور،عز الدين، (2008)، كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة، **مجلة دراسات**، العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد 1، ص ص 21- 38

42 – القضاة، علي، (2001)، **المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

43 – الكور، عز الدين، (2006)، **أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

44 – لطفي، أمين السيد أحمد، (2005)، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

45 – لطيف، زيود، والأمين، ماهر، والمهندس، منيرة، (2005)، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، المجلد 27، العدد 4، ص ص 149-180.

46 – اللوزي، سليمان أحمد، وزويلف، مهدي حسن، والطراونة، مدحت إبراهيم، (1997)، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

47 - مرسي، جمال الدين، (2003)، **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية مدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية.

48 - مرسي، نبيل محمد، (2003)، **الإدارة الإستراتيجية تكوين وتنفيذ إستراتيجيات التنافس**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

49 – المغربي، كامل محمد، (2006)، **السلوك التنظيمي مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم**، الطبعة الرابعة، دار الفكر، عمان، الأردن.

50 - ملحم، محمد فضل، (2003)، قياس وتحليل الكفاءة الفنية للبنوك الأردنية، **مجلد البنوك في الأردن**، المجلد 9، العدد 22، ص ص: 13-21.

51 - ملكاوي، أحمد، والعداس، حسن، (1988)، قياس مدى تأثير كفاءة البنوك التجارية في الأردن بمقومات هياكلها التنظيمية، **مجلة دراسات**، الجلد 15، العدد 2، عمان، الأردن.

قائمة المراجع باللغة الانجليزية

1 - Aigner, Lovell, and P., Schmidt, (1977). Formulation and Estimation of Stochastic Frontier Production Function Models, **Journal of Econometrics**, vol: 9, pp 21-37.

Al_Jarah, I.,(2010), Competetition in the Jordanian's Banking Sector, **Dirasat**, vol: 37, No:2, pp 570:581.

2 - Al- Jarrah, I., and Garaibeh, H., (2009), The Efficiency Cost of Market Power in Banking A Test of the Quiet Life and Related Hypotheses in the Jordan's Banking Industry, **Investment Management and Financial Innovations**, volume: 6, Issue 2, pp 32-39.

3 - Al-Jarrah, I. M., Ziadat, K. N., and El-Ramawi, S. Y., (2010). The Determinants of the Jordanian's Banks Profitability: A Cointegration Approach**. Jordan Journal of Business Administration**, vol :6, pp247-261.

4 - Al-Muharrami, S., and Matthews, K., (2009). Market Power Versus Efficient Structure in Arab GCC Banking, **Cardiff Business School**.

5 - Al-Rousan, M., and Qawasmeh, F., (2009). The Impact of SWOT Analysis on Achieving a Competitive Advantage: Evidence from Jordanian Banking Industry. **International Bulletin of Business Administration**, vol 6 pp82-92.

6 - Al-Zu'bi, K. M., and Balloul, M. Z., (2005). Structure, Competitiveness and Efficiency Aspects of Jordanian Banking Industry. **Dirasat**, Administrative Sciences, vol :32, pp 230-248.

7 – Bain, J. S., (1951). Relation of Profit Rate to Industry Concentration, **Quartery Journal of Economics**, vol: 65, pp 293-324.

8 - Bauer, P., (1990). Recent Development in the Econometrics Estimations of Frontier, **Journal of money, Credit and Bank**, vol: 27, pp 404-431.

9 - Baumol, W., (1982). Constable Market: An Uprising in the Theory of Industry Structure, **American Economic Review**, vol: 72, pp 1-15.

10 – Berger, A. N., and Hanna, T.H., (1998), The Efficient Cost of Market Power in the Banking Industry: A Test of "Quit Life" and Related Hypothese. **Review of Econmics and Statistics**, vol 80, pp 454:465.

11 - Berger, Allen, Hunter, and Timme, (1993), Distribution –free Estimates of Efficiency in the U.S. Banking Industry and Test of the Standard Distributional Assumption. **Journal of Productivity Analysis**, vol: 4, pp: 261:292.

12 - Bradley, R., and Shiller, (2003). **The Economy Today International Finance**, Washington, 9th ed., vol: 13.

13 - Brain King, (2007). Efficiency Ratio A Focal Point for Change, **Benchmark Consulting International**.

14 - Cavallo, L., and Rossi, S.,(2002). Do Environmental Variable Affect the Performance and Technical Efficiency of the European Banking System? A Parametric Analysis Using the Stochastic Frontier Approach. **The European Journal of Finance**, vol: 8 pp 123-146.

15 - Daley, J., and Matthews, K., (2010). Measuring Bank Efficiency: Traditiona or Sophistication, **University of the West Indies and NCB Foundation**.

16 - Demsetz, H., (1973). Industry Structure, Market Rivalry and Public Policy**. Journal of Law and Economics**, vol: 16, pp 1-9.

17 – Der Ploeg, and Stefa Van, (2010), Bank Default Predication Model: A Comparison and an Application to credit Rating Transsition**, Erasmus University Rettordam, Ereasmus School of Economics**, Department of Finance.

18 - De Young, R., (1997). A diagnostic Test for the Distribution – Free Efficiency Estimator: An Example Using US Commercial Bank Data, **Eurpean Journal of Operational Research**, vol: 98, pp 243-249.

19 - Dunca, G., Ginter, p., and Swayne, L., (1998). Competitive Advantage and Internal Organizational Assessment**. International Journal of Human Resources Management**. Vol: 12, issue: 3, pp 6-16.

20 - Farrell, M. J., (1957). Measurement of Productive Efficiency**. Journal of Royal Statistical**, vol: 120, pp: 253:290.

21 - Horngren, C. t., (1982). **Cost Accounting: A Managerial Emphasis**, Englewood Cliffs, Prentice Hall.

22 - Koch, and Scott, (2002**), Bank Management**, 4th edition, The Dryden Press Harcourt College Publishers.

23 - Koetter, M., and Vins, O., (2008). The Quiet life Hypothesis in Banking Evidence from German Savings Banks. **University of Frankfurt A. M.**

24 - Kotler, P. (2000), **Marketning Management**, 10th edition, Prentice Hall, New York.

25 - Lloyd, Thomas, (1986). **Money, Banking and Economic Activity**, 3rd Edition, Perntice-Hall Inc., New Jersy.

26 - Mashharawi, F., and Al-Zu'bi, K., (2009). The Determints of Bank's Profitability: Evidence from the Jordanian Bank's Sector (1992-2006), **Jordan Journal of Business Adminstration**, vol:5, No: 3, pp 403-414

27 - Ministry of Planning and International Communication / MoPIC, (2003). **Jordan's Competitiveness Book Amman**: National Press.

28 - Miller, Alex, and Dess., G. GreGory, (1996). **Strategic Management**, 2nd edition, Mc Graw Hill Inc.

29 - Molyneux, P. W., (1996). Market Structure and Performance in European Banking Profitability. **Applied Economics**, vol: 27, pp 150-165.

31 - Porter M. E., (1985). **Competitive Advantage Creating and Suustaining Superior Performance**, New York, The Free Press.

32 - Porter, M. E., (1990). **Competitive Advantage Through Nations**, London, The Mc Millan Press Ltd.

33 – Pulsinelli, R., and Miller, R. L., (1989). **Modern Money and Banking**, 2nd Edition, Mc Grow-Hill Book Company, New Yourk.

34 - Read, Richard; Dafillipi, Robert, J. (1982**), Casual Ambiguity Barriers Limitation and Sustainable competitive Advantage**, Academy of Management: A Methodological Approach , 4th ed., Addison Wesley Puplishing Co. Inc.

35 - Schendle, Dan, (1994), Introduction to Competitive Organization Behavior, **Srtategic Management Journal**, vol: 15, pp 1-4.

36 - Sealey, C., and Lindley, T., (1977). Inputs Outputs Atheory of Production and Cost at Depository Financial Institution, **Finance Journal**, vol: 32, pp 1251-1266.

37 - Shepherd, W., (1982), **Economic of Scale and Monopoly Profits in Industrial Organization**, Antitrust, and Puplic J. V. Craven (ed.), Boston, Kulwer Nihoff.

38 - Smirlock, M., (1985). Evidence on the Non Relationship Betwwen Concentration and Profitability in Banking. **Journal of Money credit and Banking**, vol: 17(1), pp 69-83.

39 - Thompson, A. Jr., and Strickland, A. J., (2001), **Crafting and Executing Strategy**, 12th ed, Irwin: Mc Graw-Hill.

40 - Young, Derek, and Kavanagl, Barbara, Using Derivative for Asset / Liability Management An Introduction Bank, **Accounting and Finance**, December-January 1996-1997.

41 - Wright, Peter, Kroll. J. Mark, Parnell. A. John, (1999). **Strategic Management Concept**, 4th edition, Prentice Hill.

42 - Xiaoqing, Fu, Heffernan, S., (2009). The Effects of Reform on China's Bank Structure and Performance. **Journal of Banking & Finance**, vol: 33, pp 39-52

مواقع الإنترنيت

1 – بورصة عمان متاح 2011 (http://www.ase.com.jo/ar/node/1660)

ملحق رقم (1): بنوك العينة

تسلسل	البنك	تأسس
1	البنك العربي ش.م.ع	1930
2	البنك الأهلي الأردني	1956
3	بنك الأردن	1960
4	بنك القاهرة عمان	1960
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974
6	البنك الأردني الكويتي	1977
7	البنك التجاري الأردني	1978
8	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978
9	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	1989
10	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	1989
11	بنك الاتحاد	1991
12	بنك سوسيه جنرال - الأردن	1993
13	بنك المال	1996

المصدر: (الصمادي، 2011)